ORGANIZED BY

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arabisch-Deutsche Vereinigung
für Handel und Industrie e.V.

DIHK

غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

Deutsch-Arabisches Wirtschaftsforum
الملتقى الاقتصادي العربي الالماني

Welcome to the
9th German Arab Business Forum
Berlin · September 06 – 08, 2006
Partner Country: State of Kuwait

SPONSORED BY

NAHAS ENTERPRISES GROUP
www.nahasgroup.com

AVENZOR
For Pharmaceutical Industries (S.A.)
www.avenzor.com

www.nahastt.net

EnBW

Giesecke & Devrient

SIEMENS

Lufthansa

AMERELLER

COMMERZBANK

RAK FREE TRADE ZONE

Hamriyah Free Zone SHARJAH

الإتحاد ETIHAD AIRWAYS

CONERGY

Dornier Consulting

LAHMEYER INTERNATIONAL

STEIN & PARTNER GERMANY

Berlin Partner

SKY TEC AG

INTERNATIONAL SPINE CLINIC BERLIN

MEDIA PARTNER

Handelsblatt

DW-WORLD.DE
DEUTSCHE WELLE

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة - ح.م.ع - الرقم البريدي: ١١٢٢١

الزميل الفاضل
الأستاذ / جلال زوربه
رئيس اتحاد الصناعات المصرية

٢٠٠٦/٩/١١

السيد الأستاذ / جلال زوربه
رئيس اتحاد الصناعات المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى الدعوة الموجهة لنا للمشاركة في الملتقي الاقتصادي العربي الالماني الذي عقد بمدينة برلين في الفترة من ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٦ والذي نظمته غرفة التجارة والصناعة العربية الالمانية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة الالماني والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

أتشرف أن أوافى سيادتكم بتقرير المشاركة في المؤتمر :-

بادئ ذي بدء لابد أن نشيد بالتنظيم الدقيق و الإيجابي والفعال للمؤتمر على مدار ثلاثة أيام وما تم من إتاحة فرصة المناقشة للمتحدثين أو المشاركين .

هذا وقد شارك في فعاليات الملتقي عدد من كبار المسئولين ووزراء الاقتصاد والتجارة العرب ورؤساء الغرف التجارية العربية والألمانية المشتركة وشخصنا كرئيساً للجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية ، بالإضافة الي عدداً كبيراً من رؤساء الشركات ورجال الصناعة والأعمال يمثلون قطاعات اقتصادية عديدة ، كما استضاف الملتقي هذا العام دولة الكويت كشريك رئيسي لفعالياته .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة - ح م ع - الرقم البريدي: ١١٢٢١ - تليفون: ٥٧٩٦٥٩٠/١ - ٥٧٩٧٠٧٣ (٠٠٢٠٢) - فاكس: ٥٧٩٦٥٩٣/٤ - ٥٧٦٦٦٧٢ (٠٠٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo - 11221 Egypt - Tel. : (+202) 5796590/2 - 5797073 - Fax : (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg http//:www.fei.org.eg

الموضوعات التي طرحت للمناقشة :

ناقش الملتقي علي مدار أيامه الثلاث من خلال ثلاث جلسات عامة وسبع ورش عمل آليات وخطوات دفع عملية تطوير التجارة والاستثمار في مختلف القطاعات بين الدولة العربية وألمانيا من بينها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة والمياه والبيئة والبنية التحتية والخدمات المالية والصحة والتعليم .

كما عبرت بصفتي رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني عن أن فكر المهندس / رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والسفير الألماني الجديد لدي مصر السيد / بيرنر ايبرل يمثل رؤيه تطويرية جديدة لأوجه الثقافة المتعددة ، لها خصوصية التوجه للمستقبل لتنشيط الصناعة كي تلحق بحركة التجارة العالمية هذا علي الجانب المصري ، وعلي الجانب الألماني فيأتي تطوير الاقتصاد في مقدمة الاهتمامات عن طريق الاهتمام بالحركة العمالية وذلك بالتدريب الدائم والمستمر لتحقق من جانب التطوير الفني الذي تحتاجه الصناعة ، ومن جانب أخر لتواجه البطالة المتزايدة في ألمانيا وخلق فرص عمل جديدة وعلاقة ذلك بمعادلة التكلفة والعائد وهي أمور لها حساباتها الدقيقة علي كافة الأصعدة .

هذا ولقد شرفت بصفتي رئيساً للجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا ممثلاً لاتحاد الصناعات المصرية المشاركة بكلمة مرفق صورة منها لسيادتكم تركزت حول المطالبة بإنشاء آليات لتفعيل :

أ- تسهيل نقل التكنولوجيا وإيجاد آلية للقطاع الصناعي لتمويل والحصول علي الآلات الحديثة .

ب- فتح مجال التعاون في البحوث والتطوير في المجالات الصناعية وعلي وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الألمانية ذات الإسهامات البحثية في التطبيقات الصناعية.

جـ- زيادة مساحة التعاون في مجال القطاع المصرفي والتمويلي حيذا وان ألمانيا ليس لها أي فروع بنكية في مصر .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة - ص.ب - الرقم البريدي: ١١٢٢١ - تليفون: ٥٧٩٦٥٩٠/١ - ٥٧٩٧٠٧٣ (٠٠٢٠٢) - فاكس: ٥٧٩٦٥٩٣/٤ - ٥٧٦٦٦٧٢ (٠٠٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo - 11221 Egypt - Tel. : (+202) 5796590/2 - 5797073 - Fax : (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg http//:www.fei.org.eg

د- التعاون في مجال الصناعات الصغيرة، وأدوات ربط الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة في إطار مساحة جيدة لتحقق المصالح بينهما بقيام صناعات تجميعية من الصناعات الصغيرة لصالح الصناعات الكبيرة .

كما شرفت بصفتي رئيساً لمجلس الأعمال المصري الألماني بالتركيز علي عدد من الموضوعات ذات الأولويات المتقدمة والتي تتماشي مع سياسة اتحاد الصناعات المصرية تمثلت في مزيد من التنسيق واستكمال الأدوات التي يحتاجها الجانبين لإحداث انطلاقة في التقارب الاقتصادي والصناعي منه علي وجه الخصوص :

١- العمل علي تسهيل نقل التكنولوجيا وإيجاد آلية للقطاع الصناعي لتمويل والحصول علي الآلات الحديثة .
٢- فتح مجال التعاون في البحوث والتطوير في المجالات الصناعية وعلي وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الألمانية ذات الإسهامات البحثية في التطبيقات الصناعية .
٣- توسيع نطاق تطبيقات مبادرة مبارك – كول لتشمل التأهيل الأفقي والرأسي.
٤- إقامة مركز صيانة في مصر لصيانة وإصلاح المعدات الألمانية.
٥- تسهيل التعاون في مجال اقتناء وتمويل حقوق الملكية الصناعية والفكرية وحقوق الإنتاج لماركات المنتجات الألمانية المطروحة بنظام الفرانشايز.
٦- إنشاء آلية لتقديم الصناع المصريين من التخصصات المختلفة لنظرائهم الألمان والعكس.
٧- التعاون في مجال نقل نظام تقييم المنشات الصناعية والاقتصادية المعمول به في ألمانيا لتطبيقه في مصر علي مراحل وهو أمر يخدم القطاع الصناعي والمصرفي في تقييم الصناعات المختلفة طبقا للنظام العالمي.
٨- التعاون في مجال حماية المستهلك وتطوير المفاهيم الحاكمة لذلك .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة - ج.ع.م - الرقم البريدي: ١١٢٢١ - تليفون: ٢/٥٧٩٦٥٩٠ - ٥٧٩٧٠٧٣ (٠٠٢٠٢) - فاكس: ٤/٥٧٩٦٥٩٣ - ٥٧٦٦٦٧٢ (٠٠٢٠٢)
1195, Cornish El-Nil St., Cairo - 11221 Egypt - Tel. : (+202) 5796590/2 - 5797073 - Fax : (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg http//:www.fei.org.eg

٩- الالتقاء مع التجربة الألمانية في مجال المراكز الفنية الخاصة بتقييم المنتجات المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف المقارن بينهما ، وهو الأمر الذي من شأنه سهولة التطوير الفني للمنتجات المصرية التي تحتاج هذه الخدمات .

١٠- التوافق مع المواصفات الأوروبية سواء الملزم منها أو من كان منها استرشاديا، وإتاحة المواصفات الأوروبية أمام رجال الصناعة المصريين بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

ولقد لاقت تلك الموضوعات استحسان المشاركين بالمؤتمر .

راجياً بذلك أن أكون قد وفقت في ضوء المهمه التي شرفت بها ، وكانت مشاركتي على المستوي الذي يعبر عن سياسة اتحاد الصناعات ، ويسعدنا أن نتنهز هذه الفرصة لنعبر لسيادتكم ولإتحاد الصناعات المصرية الموقر رئاستكم عن أطيب التمنيات .

و تفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل
التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية

مرفقات :

- برنامج الملتقي .
- ورقة الدكتور مهندس / نادر رياض .
- ورقة بالمتحدثين في الملتقي .
- ورقة بالمشاركين وممثلي الدول بالملتقي .
- ورقة بالملتقيات الاقتصادية العربية الألمانية منذ عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠٠٦ .
- اتجاهات الاقتصاد الألماني – نشرة اقتصادية دورية تصدرها غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ببرلين .

Mary

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة - ج.م.ع - الرقم البريدي: ١١٢٢١ - تليفون: ٢/٥٧٩٦٥٩٠ - ٥٧٩٧٠٧٣ (٠٠٢٠٢) - فاكس: ٤/٥٧٩٦٥٩٣ - ٥٧٦٦٦٧٢ (٠٠٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo - 11221 Egypt - Tel. : (+202) 5796590/2 - 5797073 - Fax : (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg http//:www.fei.org.eg

Dr. Eng.
Nader Riad

ملتقي الأعمال العربي الألماني

اعترافاً بأن الاقتصاد هو عصب الحياة ومعيار القوة والتقدم في عالمنا المعاصر – يأتي انعقاد الملتقي الاقتصادي العربي الألماني بمدينة برلين في الفترة من ٦ _ ٨ سبتمبر الجاري ليفتح صفحة جديدة للعلاقات الألمانية العربية لاسيما العلاقات الألمانية المصرية خاصة أن البرنامج الأوروبي لتحديث الصناعة المصرية قد دخل مراحله الأخيرة.
يلتقي الجانب المصري بنظيره الألماني في مجلس الأعمال المصري الألماني وفي أجندته العديد من الموضوعات ذات الاولويات المتقدمة تتمثل في مزيد من التنسيق واستكمال الأدوات التي يحتاجها الجانبين لإحداث انطلاقة في التقارب الاقتصادي والصناعي منه علي وجه الخصوص ومن ذلك:

١- تسهيل نقل التكنولوجيا وإيجاد آلية للقطاع الصناعي لتمويل والحصول علي الآلات الحديثة.

٢- فتح مجال التعاون في البحوث والتطوير في المجالات الصناعية وعلي وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الألمانية ذات الإسهامات البحثية في التطبيقات الصناعية.

٣- زيادة مساحة التعاون في مجال القطاع المصرفي والتمويلي حبذا وان ألمانيا ليس لها أي فروع بنكية في مصر.

٤- التعاون في مجال الصناعات الصغيرة, وأدوات ربط الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة في إطار مساحة جيدة لتحقق المصالح بينهما بقيام صناعات تجميعية من الصناعات الصغيرة لصالح الصناعات الكبيرة.

٥- توسيع نطاق تطبيقات مبادرة مبارك – كول لتشمل التأهيل الأفقي والرأسي.

٦- إقامة مركز صيانة في مصر لصيانة وإصلاح المعدات الألمانية.

٧- تسهيل التعاون في مجال اقتناء وتمويل حقوق الملكية الصناعية والفكرية وحقوق الإنتاج لماركات المنتجات الألمانية المطروحة بنظام الفرانشايز.

٨- إنشاء آلية لتقديم الصناع المصريين من التخصصات المختلفة لنظرائهم الألمان والعكس.

٩- التعاون في مجال نقل نظام تقييم المنشات الصناعية والاقتصادية المعمول به في ألمانيا لتطبيقه في مصر علي مراحل وهو أمر يخدم القطاع الصناعي والمصرفي في تقييم الصناعات المختلفة طبقا للنظام العالمي.

١٠- التعاون في مجال حماية المستهلك وتطوير المفاهيم الحاكمة لذلك.

١١- الالتقاء مع التجربة الألمانية في مجال المراكز الفنية الخاصة بتقييم المنتجات المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف المقارن بينهما, وهو الامر الذي من شانه سهولة التطوير الفني للمنتجات المصرية التي تحتاج هذه الخدمات.

١٢- التوافق مع المواصفات الأوروبية سواء الملزم منها أو من كان منها استرشاديا, وإتاحة المواصفات الأوروبية أمام رجال الصناعة المصريين بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

كما عبرت بصفتي رئيس مجلس الأعمال المصري – الألماني عن أن فكر المهندس / رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والسفير الألماني الجديد لدي مصر الهر/ بيرند ايبرل وكلاهما يمثل رؤية تطويرية جديدة لأوجه الثقافة المتعددة لها خصوصية التوجه للمستقبل لتنشيط الصناعة كي تلحق بحركة التجارة العالمية هذا علي المستوي المصري .

وعلي المستوي الألماني تطوير الاقتصاد عن طريق الاهتمام بالحركة العمالية وذلك بالتدريب الدائم والمستمر لتحقق من جانب التطوير الفني الذي تحتاجه الصناعة, ومن الجانب الأخر لتواجه البطالة المتزايدة في ألمانيا وخلق فرص عمل جديدة وعلاقة ذلك بمعادلة التكلفة والعائد وهي أمور لها حساباتها الدقيقة عل كافة الأصعدة .

دكتور مهندس/نادر رياض
رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

www.naderriad.com

غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arabisch-Deutsche Vereinigung
für Handel und Industrie e.V.

غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية

Ghorfa- Arabisch-Deutsche Vereinigung

Für Handel und Industrie

اتجاهات الاقتصاد الألماني

نشرة إقتصادية دورية

تصدرها

غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية

برلين، أغسطس/سبتمبر 2006

الوضع الإقتصادي العام

على الرغم من بعض الظواهر غير الإيجابية التي ظهرت مؤخراً في مسار الاقتصاد الأميركي واستمرار ارتفاع أسعار النفط الخام في العالم لا تزال مؤشرات النمو الاقتصادي في العالم وأوروبا إيجابية ومتفائلة يتوافق ذلك مع مؤشرات إيجابية في مسار النمو في ألمانيا حيث تذهب الهيئات الإقتصادية والخبراء إلى أن الإقتصاد الألماني يسجل أعلى نمو تعرفه البلاد منذ عقد من الزمن تقريبا ويمكن أن يتجاوز نسبة ال 2 في المئة لهذا العام 2006م. وقوّى هذا الاعتقاد تسجيل الربع الثاني من هذا العام نموا بلغ 0,9 في المئة. كما أن قيمة أسهم بورصة فرانكفورت التي هبطت بصورة غير متوقعة مؤخرا من 6200 إلى 5300 نقطة عادت إلى الإرتفاع بصورة تدريجية إلى حدود 5900 نقطة. وفيما حققت الاستثمارات في ألمانيا قفزة نوعية هذا العام سجلت البطالة تراجعا هاما وزادت فرص العمل بصورة ملموسة.

وفي تقرير أصدرته وزارة الاقتصاد الألمانية أواسط شهر تموز (يوليو) الماضي شدد الخبراء على تزايد المؤشرات التي تتحدث عن انتعاش السوق الداخلية إلى جانب الإنتاج الصناعي والصادرات إلى الخارج. ولفت التقرير إلى أن قطاع البناء استفاد بصورة خاصة في الشهرين السابقين من النمو الاقتصادي الحاصل في البلاد بعد سنوات عجاف عديدة وحصل على طلبات كثيرة من الداخل. كما لفت التقرير إلى أن وضع سوق العمل تحسن بصورة ملموسة، وأن البطالة تتراجع بصورة واضحة بعد ازدياد فرص العمل ملاحظا أن بطولة العالم في كرة القدم وفرت 50 الف فرصة عمل جديدة. وأكد المصرف المركزي الألماني في تقريره الشهري الأخير التقدم الحاصل مشيرا إلى أن وتيرة الانتعاش تسارعت ابتداء من فصل الربيع، وأن مونديال كرة القدم زاد هذه الوتيرة. ورأى المصرف المركزي الألماني أن الاستثمارات في البلاد أخذت مكان الصدارة قبل الصادرات الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي يحصل للمرة الأولى منذ زمن بعيد ويشير إلى أن قاعدة الانتعاش أصبحت ذاتية من الداخل.

وأظهر مؤشر "RBS/BME" لمعهد البحوث البريطاني (NTC) حول منحى المشتريات في ألمانيا بعد استطلاع نشره مطلع شهر آب (أغسطس) الماضي أن الصناعة الألمانية "تنمو بوتيرة جيدة وتساهم بصورة كبيرة في انتعاش القطاع الصناعي في منطقة اليورو". ولا يقلل من هذا الأمر البيان الصادر عن وزارة الاقتصاد الألمانية في الرابع من شهر أغسطس بأن الصناعة الألمانية سجلت للشهر الثاني على التوالي تراجعا في الطلبيات من الداخل والخارج بلغ 1,5 و0,5 في المئة على التوالي. وقال البيان إن الوزارة "تبقى مع ذلك متفائلة في ما يخص الأشهر المقبلة". ونفس الموقف اتخذه العديد من خبراء الاقتصاد الذي أشار بعضهم إلى أن التراجع لا يخفي أن نسبة الطلبيات هذا العام تزيد بمعدل 6,5 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي. وفي الوقت الذي حسّن صندوق النقد الدولي توقعه لنسبة النمو في ألمانيا من 1,3 إلى 1,4 في المئة لهذا العام، وهو توقع متشائم عموما وأقل من توقعات الحكومة الألمانية التي تنتظر نموا من 1,6 في المئة على الأقل، رأى معهد البحوث الاقتصادية في ميونيخ (Ifo) في تقريره الصادر آخر الشهر الماضي حصول تراجع ولو طفيف في مؤشره الخاص بأجواء الصادرات الألمانية. وقال إن "في حال استمر هذا التراجع في الشهرين المقبلين فيمكن أن يعني ذلك مرحلة تحول سلبية في النمو الاقتصادي الدولي". وأعاد التراجع في الصادرات الألمانية إلى تراجع النمو في الولايات المتحدة وأجواء الاستهلاك فيها.

مرحلة تحول في سوق العمل بعد استمرار تراجع البطالة؟

طرح تراجع البطالة المستمر في ألمانيا على خلفية الانتعاش الاقتصادي الجاري حاليا في البلاد نقاشا على المستوى الحكومي والاقتصادي حول ما إذا كان من الممكن اعتبار استمرار التراجع تحولا كميا فقط أم نوعيا يمهد لمرحلة تحول إيجابية طال انتظارها الأمر الذي دفع المستشارة آنغيلا مركل إلى القول"إنني فرحة لهذا التطور، خصوصا لأن ذلك يعني من جديد ارتفاع عدد الوظائف المفروض تسجيلها في صناديق الضمان". وتابعت: "لكن ذلك ليس سببا ليثنينا عن مواصلة جهودنا الهادفة إلى تحصيل المزيد من النمو ومن الوظائف والإصلاحات". وفي حين رأى

وزير العمل فرانتس مونتيفيرينغ أن التطور الجديد في سوق العمل "يدعو إلى الفرح وليس إلى الاحتفاء" طمأن وزير الاقتصاد المواطنين إلى "أن تراجع البطالة رغم تباطؤ الأجواء الشهر الماضي يظهر حسب بيانات الاقتصاد أن النمو قوي جدا". وأكد مونتيفيرينغ أن تخفيض البطالة "يبقى تحديا أساسيا للحكومة والاقتصاد". وكان سوق العمل قد حقق أرقام إيجابية في شهر اغسطس الذي سجل 4 ملايين و371 ألفا بإنخفاض 15 ألف عن شهر يوليو.

تطور أعداد العاطلين عن العمل 2006م مقارنة بعام2005م (مليون نسمة)								
العام	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
2006	5.010	5,047	4.977	4,790	4,535	4.399	4.386	4.371
2005	5,040	5,217	5,176	4,968	4,807	4.704	4.772	4.650

وأمام التطور الإيجابي الحاصل في سوق العمل أعلنت معاهد البحوث الاقتصادية الألمانية أنها ستعدل بشكل ملموس تقديراتها التي كانت متشائمة في هذا الصدد. وأكد ذلك لصحيفة "Finical times Deutschland" في الثاني من شهر أغسطس الخبير غونتر شاقر عن قسم سوق العمل في معهد البحوث الاقتصادية في إسن (RWI) الذي توقع ارتفاعا في وظائف العمل، وبالتالي في اشتراكات صناديق الضمان. أما خبير معهد البحوث الاقتصادية في ميونيخ (Ifo) شتيفن هنتسل فقدر أن يبلغ متوسط عدد دافعي الاشتراكات الجدد الحاصلين على وظائف جديدة بين 50 و70 ألفا هذه السنة علما أن معاهد البحوث كانت تنتظر في "تقرير الربيع" عمليا انخفاض عدد المشتركين بمقدار 28 ألفا، كما أن معهد "إيفو" توقع قبل شهرين فقط خسارة صناديق الضمان 55 ألف مشتركا. وذكر المعهد في بيان له أن التطور الإيجابي هذا سينعكس مباشرة على دخل صناديق الضمان الذي سيرتفع هذا العام. وبدوره أعلن مصرف "Hypovereinbank" أنه في صدد إعادة النظر حاليا في تقديراته. وقال كبير الخبراء فيه أندرياس رييس "إن من غير المستبعد أن يبلغ العدد الصافي للوظائف الجديدة التي ستنشأ هذا العام حوالي 400 ألف وظيفة مصححا إلى

الأعلى تقديراته التي كان أعلنها قبل أيام قليلة وتوقع فيها نشوء 250 ألف وظيفة جديدة.

وفي الوقت الذي ظهر نقاش داخل التحالف الحكومي حول ما إذا كان الفضل في تحسن سوق العمل يعود إلى الحكومة الحالية أو إلى الإصلاحات التي بدأتها حكومة المستشار السابق غيرهارد شرودر حذرت الأوساط الاقتصادية من الإفراط في التفاؤل والنقابات العمالية من عدم حل مشكلة العاطلين القدامى عن العمل حتى الآن. وقال الاتحاد العام للنقابات العمالية إن عدد هؤلاء يزيد بدل أن ينقص، ما يهدد بتقسيم العاطلين إلى درجة أولى ودرجة ثانية. أما كبير خبراء اتحاد الصناعة الألمانية (BDI) راينهارد كوديس فحذر من "المبالغة في التفاؤل" مشيرا إلى أن المصاعب لا تزال موجودة "ولم يتم بلوغ قمة الجبل بعد". وفيما تحدث الاتحاد المسيحي "عن حصول مرحلة تحول في سوق العمل" نفت ذلك أحزاب المعارضة وتحدثت عن "عوامل طارئة" مثل مونديال كأس العالم الذي جرى في ألمانيا. كما أن معهد البحوث الاقتصادية في مدينة هاله (IWH) أعرب عن عدم اقتناعه بوجود تحول نوعي بعد في سوق العمل. وقال خبير النمو فيه أودو لودفيغ إنه لا يرى مرحلة تحول ملاحظا أن "بيانات كثيرة تشبه التقديرات، وأن البيانات الموثوقة لا يمكن الحصول عليها إلا في الخريف المقبل". ودعا أيضا "إلى أخذ نتائج المونديال الاقتصادية بعين الاعتبار حيث نشأت فرص عمل عديدة في شهر يوليو الفائت، لكنها ساهمت في تخفيض الضغط عن سوق العمل لفترة قصيرة". ولحظ المكتب الإحصائي الأوروبي في نشرته مطلع الشهر الجاري أن وضع سوق العمل في ألمانيا في تحسن والبطالة إلى تراجع، وكذلك الأمر في 12 دولة أوروبية داخلة في نظام اليورو.

خبراء: 38 في المئة من الشركات الألمانية سترفع أسعار منتجاتها

حذر خبراء في الاستهلاك من أن 38 في المئة من الشركات الألمانية تحضّر نفسها حاليا لرفع اسعار منتجاتها ابتداء من شهر أيلول (سبتمبر)، وذلك قبل بدء سريان مفعول قانون زيادة ضريبة القيمة المضافة على السلع والحاجيات من 16 إلى 19

في المئة مطلع عام 2007. وقال الخبير في التجارة جيم باكوس عن مؤسسة مركور للاستشارات إن معلوماته تشير إلى أن قطاع البناء والحاجيات سيبدأ بزيادة أسعارانتاجه وسلعه في فصل الخريف القادم ليتفادي شعور الناس بالغلاء مطلع العام المقبل.

وذكر رئيس جمعية بحوث الاستهلاك (GfK) كلاوس فوبنهورست لصحيفة "Welt am Sonntag" في 23 الشهر الفائت أن العديد من الشركات سترفع أسعار سلعها "لتعويد الناس على الأمر قبل أوانه" ملاحظا أن إدارات الشركات "تبحث حاليا في كيفية تمرير هذه المشكلة". ولفت الخبير باكوس إلى أن بعض الشركات تنتظر كيف ستتصرف شركات منافسة لها ملاحظا أن بعض المنتجين أعلن أخيرا أن الأسعار لن ترفع قبل موعدها مثل "Kaufland" والبعض الآخر سيراقب بداية ردود فعل المستهلكين. ورأى المتحدث باسم اتحاد التجارة الخارجية (HDE) هوبرتوس بيلينغار أن الزيادة "ستأخذ بعين الاعتبار عوامل تعويم الأسعار، إذ من غير الممكن مثلا رفع السعر من 99 يورو إلى 103 يورو. وتوقع "حصول حسابات مركبة ترفع أسعار منتجات أخرى جديدة". وأعرب عن اعتقاده "أن ليس لدى الشركات الألمانية مجالات واسعة لفرض رفع استباقي للأسعار بصورة واسعة، إذ أن الصراع والتنافس في ما بينها قوي جدا". وتوقع بيلينغار أن يعمل التجار "على عرض سلع قليلة في الأسواق في نهاية العام الجاري من أجل تسهيل عملية رفع الأسعار عليهم" معتبرا أن مسألة رفع الأسعار "ستشغل التجار حتى نهاية عام 2007" ولافتا إلى "أن المسؤولية عن زيادة الأسعار تتحملها الحكومة الألمانية وحدها" التي جددت أخيرا على لسان المستشارة مركل ونائبها وزير العمل مونتيفيرينغ إصرارها على تنفيذ رفع ضريبة المبيعات إبتدأ من أول العام القادم 2007م .

الحكومة تقرر تخفيض ضرائب الشركات مقدار خمسة مليارات يورو

وسط نقاش واسع داخل الحكومة المسيحية ـ الاشتراكية وبينها وبين أرباب العمل المطالبين بتخفيض أكبر لنسبة الضرائب على الشركات من جهة، والمعارضين لذلك

من جانب النقابات العمالية من جهة أخرى، اتفق ممثلو الحزبين المسيحي والاشتراكي المتحالفين على حل وسط يقضي بتحديد التخفيض بمقدار خمسة مليارات يورو فقط سنويا ابتداء من عام 2008.

وردا على رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي كورت بك الذي طالب بتخفيض أقل مراعاة لموقف الجناح اليساري في حزبه قالت المستشارة آنغيلا مركل إنها متمسكة بمبلغ الخمسة مليارات "لأن من الضروري جعل ألمانيا أكثر قدرة على المنافسة الدولية". وأيد مركل وزير المالية بيير شتاينبروغ، وهو اشتراكي، مع فارق بسيط أنه شدد في مراعاة لموقف رئيس حزبه على أن يبلغ الحد الأقصى للتخفيض خمسة مليارات يورو. لكن المراقبين ينطلقون من أن الاتفاق تم عمليا على تخفيض خمسة مليارات يورو، أي تخفيض نسبة ما تدفعه الشركات على دخلها من 39 إلى 30 في المئة. وأضاف وزير المالية أن تفاصيل الإصلاح الضريبي هذا الخاص بالشركات ستبحث لاحقا. وبدوره دافع وزير الاقتصاد المسيحي ميشائيل غلوس عن خطط حكومته في هذا الصدد رافضا انتقادات أطراف في الحزب الاشتراكي وداخل الهيئات الاقتصادية. وتوجه إلى أرباب العمل محذرا "من التقليل من شأن حجم التخفيض" ومتسائلا "عن النفع من إقرار تخفيض أكبر يؤدي حتما إلى زيادة الدين العام على الدولة". وتابع أن أرباب العمل "يعرفون تمام المعرفة أن العجز في الموازنة السنوية يؤدي إلى زيادة الضرائب لاحقا".

وانتقدت أحزاب معارضة مثل الخضر واليسار ونقابات عمالية صناعية بشدة تخفيض ضرائب الشركات ورفع الضرائب غير المباشرة على المواطنين عن طريق زيادة القيمة المضافة. واعتبر اتحاد مراكز المستهلكين في ألمانيا أن سياسة الحكومة هذه "غير جيدة". وقالت رئيسته إذا مولنر إن الاتحاد "لن يتوقف عن التأكيد بأن المستهلكين والسوق الداخلية عاملان لهما نفس درجة الأهمية الاقتصادية التي تعطى إلى الاستثمارات الداخلية". ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين ان الإصلاح الضريبي هذا لن يفيد الشركات المتوسطة والصغيرة إلا بصورة طفيفة.

تجارة التجزئة: المونديال حقق توقعاتنا

أعلن رئيس اتحاد تجارة التجزئة في ألمانيا (HDE) هرمان فرانتسن أواسط الشهر الماضي أن بطولة العالم في كرة القدم التي جرت في حزيران (يونيو) الماضي مكنت القطاع من تحقيق توقعاته إذ بلغ حجم المبيعات الإضافية التي جرت خلال البطولة مليارى يورو، أي ما نسبته 2 في المئة زيادة عن شهر أيار (مايو). وعلى الرغم من أن مبيعات قطاع الألبسة العادية تراجعت عمليا في هذه الفترة يمكن القول بأن تجارة التجزئة سوف تحقق توقعاتها لهذا العام من حيث رفع المبيعات الاجمالية بنسبة تتراوح بين 0.5 وواحد في المئة.

وقال فرانتسن إن قطاع الأجهزة الألكترونية، خصوصا أجهزة التلفزيون منها، حقق مبيعات كبيرة خلال المونديال علما أن نسبة الزيادة في البيع خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بلغت 8.6 في المئة. وتابع أنه "لم يحصل في ألمانيا قبل الآن بيع مثل هذا العدد الكبير من أجهزة التلفزيون، خصوصا الشاشات المسطحة". كما أن الألبسة التي حملت شعارات رياضية وصور اللاعبين حققت بدورها مبيعات كبيرة، وكذلك المشروبات الروحية وغير الروحية في شهر تميّز بارتفاع درجات الحرارة. وأعرب رئيس الاتحاد عن تفاؤله بتحسن مبيعات القطاع في النصف الثاني من السنة الجارية بفضل تشجع المستهلكين على الشراء ملاحظا أن المونديال "أشعل على ما يبدو شرارة أطلقت فتيل أعجوبة اقتصادية جديدة صغيرة". وذكر فرانتسن أيضا أن القفزة التي يتوقعها في الأشهر القادمة تستند إلى تنامي القوة الشرائية للمواطنين بعد اتفاقات العمل الجديدة التي رفعت أجورهم وشجعت على "الشراء الاستباقي" قبل سريان مفعول زيادة ضريبة القيمة المضافة مطلع عام 2007. وقدر رئيس الاتحاد أن يصل حجم الشراء الاستباقي لوحده إلى ما بين مليار وملياري يورو. ورفض ردا على سؤال إعطاء أي تقديرات عن مبيعات العام المقبل حيث يختلف الخبراء الاقتصاديون بدورهم حول تحديد سلوك المستهلكين الألمان. وفيما يرى العديد منهم أن الاستهلاك غير الغذائي سيصاب بالشلل تقريبا ولفترة غير قصيرة يعتقد البعض أن شراء الحاجيات والكماليات لن يتراجع بصورة مأساوية لأن

الأجواء الإيجابية للانتعاش الاقتصادي في البلاد ستستمر وستشجع المواطنين على مواصلة الشراء.

ألمانيا ترفع تغطية ضمانات "هرمس" المالية لنشاط الشركات في الخارج

أعلن وزير الاقتصاد الألماني ميشائيل غلوز أن حكومته رفعت "ضمانات هرمس" المالية لتعويض الشركات الألمانية العاملة في الخارج الخسارة التي يمكن أن تتكبدها في حال رفض المتعاملون معها في الدول المعنية دفع استحقاقاتهم المالية إليها. وقال في مؤتمر صحافي إن حكومته رفعت في النصف الأول من العام الجاري حجم الضمانات المالية للشركات المصدرة بنسبة 24 في المئة عن نفس الفترة من عام 2005 بقيمة تصل بقيمة تصل إلى 9.2 مليارات يورو. وبعد أن أشار إلى أن مجمل الضمانات المالية عام 2005 بلغت 19.8 مليار يورو شدد على أن برلين تريد مستقبلا تسهيل حصول الشركات المتوسطة والصغيرة على هذه الضمانات لمساعدتها على التصدير والعمل في الخارج.

وتحظى "ضمانات هرمس" بصفة حكومية، وهي تهدف إلى تأمين الصادرات والاستثمارات الألمانية في الخارج في مختلف المجالات تقريبا، لكن هذه الضمانات لا تشمل كل الدول بصورة آلية، بل تتضمن شروط الثقة في النظام السياسي والاقتصادي والقضائي للدول المعنية، خصوصا الدول النامية والسائرة على طريق التصنيع. وفي حال رفض شريك ما في هذه الدول دفع ما عليه للشركة الألمانية التي تتعامل معه تقوم الدولة الألمانية بالتعويض عليها وتأخذ على عاتقها السعي إلى ملاحقة الأمر قضائيا ومع الدولة المعنية. وينتقد حماة البيئة في ألمانيا الضمانات المالية التي تؤمنها ألمانيا منذ سنوات للشركات التي تبني السدود والمفاعلات النووية في الخارج بسبب مخاطرها على البيئة وتدعو إلى إلغائها.

وذكر الوزير غلوز أن الدولة الألمانية دفعت في الأشهر الستة الأولى من هذا العام إلى المصدرين والمصارف الألمانية خسائر لحقت بهم تقدر ب 138 مليون يورو، وهو أقل مما تم دفعه في نفس الفترة من العام المنصرم وبلغ 195 مليون يورو. وأدى قيام بعض الدول هذا العام بدفع ما عليها من استحقاقات إلى ألمانيا بمقدار

300 مليون يورو، ودفع استحقاقات مبكرة من البرازيل ونيجيريا أيضا، إلى توفر فائض في صندوق "هرمس" بلغ 1.2 مليار يورو. وتراجع العجز في الصندوق الذي تراكم حتى عام 1999 من 13.5 إلى 5.2 مليارات يورو. وأكد غلوز أن حكومته تتوقع أن ينتهي العجز في السنوات القادمة وأن يتحقق فائض مالي من جديد. وتابع أن الضمانات المالية الأكبر للصادرات الألمانية خلال العام الماضي كانت مع روسيا وبلغت 1.8 مليار يورو تتبعها الصين الشعبية (1.6 مليار يورو) وإيران (1.4 مليار يورو) وتركيا (1.2 مليار يورو).

صناعة السيارات الألمانية تسجل رقما قياسيا في المبيعات

تقف صناعة السيارات في ألمانيا أمام تسجيل رقم قياسي جديد في مبيعاتها للسنة الرابعة على التوالي. فقد ارتفع عدد السيارات المباعة داخل ألمانيا وخارجها خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري إلى 2.8 مليون سيارة، أي بزيادة بلغت 2 في المئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وتشمل الصادرات من السيارات الألمانية ما تنتجه شركات السيارات العملاقة في ألمانيا والمصانع التي تملكها في العديد من الدول الأخرى وتحمل نفس الماركة.

وقال رئيس اتحاد الشركات السيارات في ألمانيا (VDA) برند غوتشالك إن اتحاده ينطلق من حقيقة أن نهاية عام 2006 الحالي ستسجل رقما قياسيا جديدا في المبيعات يبلغ 5.4 سيارة بمعدل يزيد واحد في المئة عن عام 2005. واعتبر غوتشالك أن تزايد الصادرات الألمانية من السيارات الجديدة "يشكل مفاجأة مفرحة في ما يتعلق بالنصف الأول من العام الحالي، وهو أفضل بطاقة تعريف عن موديلات صناعة السيارات لدينا".

ورفع الاتحاد تقديراته عن عدد السيارات الألمانية والأجنبية الجديدة التي ستباع في ألمانيا هذه السنة من 3.34 ملايين سيارة عام 2005 إلى 3.40 ملايين سيارة بزيادة 60 ألف سيارة من مختلف الأنواع بعدما قدرت الزيادة المتوقعة مطلع السنة الحالية ب 10 آلاف فقط. ورغم أن شراء سيارات الركاب الخاصة تراجع في ألمانيا بسبب ارتفاع أسعار البنزين والديزل بصورة غير مسبوقة ومصاريف أخرى لها علاقة

برفع الضرائب غير المباشرة على المواطنين، إلا أن الطلب المتزايد من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة على سيارات العمل والنقل بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد عدّل الميزان بصورة إيجابية واضحة.

وذكر الاتحاد في بياناته أن مبيعات السيارات الألمانية إلى الخارج "سارت بشكل جيد فاجأت الشركات المنتجة لها". وتمثل هذا التحسن في الدرجة الأولى في أسواق الولايات المتحدة ودول آسيا عموما، والصين خصوصا، وفي الدول الأوروبية الشرقية الجديدة في الاتحاد الأوروبي. واستنادا إلى هذه البيانات تمكنت شركات إنتاج السيارات الألمانية خلال النصف الأول من العام الجاري من بيع مليوني سيارة ركاب خاصة في الخارج بزيادة بلغت أربعة في المئة عن النصف الأول من عام 2005 وتنتظر أن يصل عدد مبيعاتها في نهاية عام 2006 الحالي إلى 3.8 ملايين سيارة ركاب خاصة. وعلق رئيس الاتحاد غوتشالك على ذلك بالقول إن صادرات السيارات الألمانية "أصبح رمز استعراضنا الصناعي الخارجي".

لكن غوتشالك انتقد بصورة غير مباشرة الحكومة الألمانية بسبب ارتفاع الكلفة المعيشية على المستهلك في ألمانيا وتراجع قوته الشرائية، "الأمر الذي يقود إلى زيادة حذر المستهلكين من شراء السلع الكبيرة والغالية، والتخلي بالتالي عن شراء سيارات جديدة". وأضاف أن ارتفاع أكلاف المعيشة يمكن أن يخفض بشكل كبير حجم مبيعات السيارات الجديدة، ما يمكن أن ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي العام في البلاد وعلى سوق العمل. وقدّر الخسائر التي يمكن أن تصيب قطاع السيارات بسبب تراجع الشراء ب 3.2 بليون يورو في الأشهر الستة الماضية مضيفا أن رفع ضريبة القيمة المضافة من 16 إلى 19 في المئة ابتداء من مطلع عام 2007 سيزيد سعر المحروقات بصورة ملموسة ويكلف جيوب المواطنين مبلغ بليوني يورو إضافيين.

إلى ذلك وردا على المعلومات التي ذكرت أن شركتي أنتاج سيارات "رونو" الفرنسية و "نيسان" اليابانية العملاقتين تسعيان إلى تعاون مشترك مع شركة السيارات الأميركية العملاقة أيضا "جنرال موتورز" التي تواجه حاليا مصاعب مالية جدية رأى غوتشالك أن التعاون هذا "سيصعد التنافس الدولي بصورة كبيرة في وجه الشركات الألمانية".

ألمانيا تحذر من فشل دورة الدوحة لمنظمة التجارة الدولية

بعد وصول المفاوضات الدولية التي جرت في جنيف في 24 تموز (يونيو) الماضي بهدف إزالة المزيد من العوائق الجمركية أمام التجارة الدولية وتخفيض الدعم الحكومي للقطاع الزراعي إلى حائط مسدود حذرت الحكومة الألمانية والهيئات الاقتصادية من فشل منظمة التجارة الدولية في دورتها المقبلة في الدوحة في ادخال المزيد من الليبرالية إلى الأسواق التجارية العالمية. وتجري المفاوضات هذه منذ خمس سنوات بهدف تحرير التجارة الدولية وسط خلافات كبيرة حول المصالح القومية والدولية.

وأصيبت المفاوضات التي جرت بين ممثلي "مجموعة الدول الست" بنكسة قوية إثر نشوب خلاف عنيف بين مندوبي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول مدى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية التي لا تزال مفروضة عليها. والدول الأربع الأخرى في المجموعة هي الهند والبرازيل واليابان واستراليا. وتبادل ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التهم وتحميل المسؤولية بعد الفشل في التوصل إلى مشروع اتفاق جديد حول التجارة كان من المفترض أن يرفع إلى دورة منظمة التجارة الدولية في الدوحة لإقراره من جانب ممثلي 149 دولة عضو فيها.

وأعرب وزير الاقتصاد الألماني ميشائيل غلوز في برلين عن أسفه لما حصل معتبرا أن الخلافات المتبقية "كانت قليلة وبالامكان تجاوزها". وشدد في نفس الوقت على أن الفشل الحاصل "ليس الكلمة الأخيرة، ما يعني أن على الجميع تقديم تنازلات جوهرية". وبعد أن دعا وزير الاقتصاد الألماني "كل الأطراف إلى إعادة النظر في موقفها بهدف الاتفاق من جديد على مشروع مشترك خلال اجتماع منظمة التجارة الدولية في الخريف المقبل" حض على "تفادي إلقاء خطب النعي" على الدورة المقبلة التي ستعقد في الدوحة. أما الأمين العام لاتحاد الصناعة الألمانية لودولف فون فارتنبيرغ فتحدث عن "تفويت فرصة كبيرة لإجراء تحسين جوهري في الشروط العامة للتجارة الدولية". واضاف: "أن لا يتم اتفاق أفضل من الحصول على اتفاق سيئ: هذا هو شعار الصناعة الألمانية". ولفت رئيس اتحاد التجارة الخارجية وتجارة التجزئة في المانيا أنطون بورنر إلى أن المصدرين الصغار والمتوسطين "سيكونون

الأكثر تضررا من عدم تحديد نظام تجاري دولي"، إلا أنه أعرب عن أمله في أن يتوصل المعنيون إلى "اتفاق اللحظات الأخيرة". وحذر رئيس اتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية لودفيغ غيورغ براون من فشل المفاوضات بصورة نهائية. وحذر معهد الاقتصادي الألماني (IW) القريب من أرباب العمل من أن الفشل بعد خمس سنوات من المفاوضات "سيعني زيادة الحماية المتمثلة في رفع الضرائب الجمركية وزيادة الخلافات التجارية بين الدول".

وكانت "قمة الثماني" للدول الصناعية السبع وروسيا التي اجتمعت أخيرا في بطرسبورغ توافقت على ضرورة التوصل حتى منتصف آب (أغسطس) إلى اتفاق على وضع "مشروع مبادئ" لدورة المنظمة التي ستعقد في الدوحة حيث انطلقت المفاوضات الدولية لهذا الغرض في تشرين الثاني (نوفمبر) 2001. ويتمثل أحد أهداف الاتفاق في تمكين الدول الأفقر في العالم من الاستفادة من فوائد تحرير التجارة الدولية لتسهيل دخول منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الدولية.

وحسب بيانات منظمة التجارة الدولية في جنيف حققت التجارة الدولية عام 2005 رقما قياسيا تجاوز ال 10 تريليون دولار، ما وسع التجارة بنسبة 13 في المئة مقارنة بعام 2004 علما أن معدل النمو كان أبطأ بعض الشيء من العامين السابقين. واستنادا إلى هذه البيانات تُوجت ألمانيا كأكبر بلد مصدر في العالم بعد أن بلغت قيمة سلعه المصدرة 971 مليار دولار تتبعها الولايات المتحدة بفارق ملحوظ (904 مليار دولار) والصين (762 مليار دولار) علما أن منظمة التجارة تصنف الصين ضمن الدول النامية. ولم تتغير حصة الدول الخمسين الأكثر فقرا في العالم من التجارة العالمية العام الماضي عن الذي سبقه فبقيت صادرات هذه الدول مستقرة على نسبة 0.8 في المئة فقط فيما لم تتجاوز واردات هذه الدول من الخارج، وغالبيتها من القارة الافريقية، نسبة 0.8 في المئة أيضا.

التبادل التجاري العربي الألماني في النصف الأول من عام 2006

ارتفعت الواردات الألمانية من الدول العربية في النصف الأول من عام 2006 بنسبة وصلت إلى 28,4% إذ بلغت قيمة هذه الواردات 5.7 مليار يورو مقابل 4.4 مليار يورو في الفترة نفسها من عام 2005. كما ارتفعت أيضاً الصادرات الألمانية إلى الدول العربية يناير-يونيو من عام 2006 بنسبة 11.7 % لتبلغ قيمتها 9.8 مليار يورو مقابل 8.8 مليار يورو للفترة نفسها من عام 2005.

التبادل التجاري العربي الألماني في النصف الأول من عام 2006 مقارنة بعام 2005 (مليون يورو)							
الواردات الألمانية				الصادرات الألمانية			
البلد	النصف الأول 2006	النصف الأول 2005	التغير %	النصف الأول 2006	النصف الأول 2005	التغير %
الأردن	14,2	12,6	12,7	400,8	261,0	53,6
الإمارات	261,9	194,7	34,5	2480,9	1977,3	25,5
البحرين	19,4	14,6	32,4	149,7	116,6	28,3
تونس	483,1	388,4	24,4	544,3	494,3	10,1
الجزائر	646,5	837,3	-22,8	468,9	552,4	-15,1
جيبوتي	0,1	0,1	16,1	3,9	3,1	22,5
السعودية	659,9	479,2	37,7	2046,7	1927,2	6,2
السودان	11,3	19,7	-42,5	183,7	109,1	68,4
سوريا	586,9	346,9	69,2	293,7	254,4	15,4
الصومال	0,6	0,2	198,9	0,3	0,6	-47,8
العراق	1,1	0,6	71,1	172,6	141,5	22,0
عمان	8,2	6,9	18,0	175,6	215,7	-18,6
فلسطين	0,4	0,9	-59,8	6,3	8,5	-27,4
قطر	7,8	6,3	22,7	399,9	268,0	49,2
جزر القمر	1,0	1,4	-22,7	0,6	0,2	154,8
الكويت	16,2	12,3	31,9	436,1	538,0	-19,0
لبنان	9,3	8,7	7,2	263,9	212,6	24,1
ليبيا	2296,6	1591,2	44,3	291,4	317,9	-8,3
مصر	396,1	287,6	37,7	863,9	823,9	4,9
المغرب	274,5	227,7	20,5	518,5	456,9	13,5
موريتانيا	42,2	32,9	28,4	14,9	18,7	-20,2
اليمن	4,5	2,9	58,0	82,9	71,2	16,5
المجموع	**5741,4**	**4472,7**	**28,4**	**9798,9**	**8769,2**	**11,7**

الملتقيات الاقتصادية العربية الألمانية 1998 – 2006

تفعيل استغلال فرص التجارة والاستثمار لتحقيق الشراكة المنشودة

يولي المسؤولون في ألمانيا والدول العربية اهتماماً متزايداً بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ويؤكد ذلك الزيارات العديدة التي قام وسيقوم بها المسؤولون الألمان إلى الدول العربية حيث شكلت العلاقات الاقتصادية محورها الأساسي. كما أصبحت العاصمة الألمانية برلين محطة هامة في زيارات الزعماء والمسؤولين العرب خلال السنوات الأخيرة بهدف تنمية العلاقات وتعزيز الحوار والتعاون في المجالات السياسية والإقتصادية ويؤكد النمو الكبير في التبادل التجاري وما يرافقه من تحسّن طفيف في الاستثمارات بين الجانبين حيوية هذه العلاقات وإمكانية تطويرها.

وبلغة الأرقام ارتفع حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والبلدان العربية بأكثر من 16 بالمائة خلال العام الماضي 2005م مقارنة بالعام الذي سبقه ليصل إلى أكثر من 29 مليار يورو مقابل نحو 25 مليار يورو عام 2004م. وعلى غير المعتاد ترافق ذلك مع ارتفاع مماثل في قيمة الصادرات العربية إلى السوق الألمانية التي ما يزال حضور المنتج العربي ضعيفاً فيها ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط بالدرجة الأولى. وعلى غير ذلك تزداد أهمية الاستثمارات العربية في السوق الألمانية.

التبادل التجاري بين البلدان العربية وألمانيا خلال الفترة من 2000 ولغاية 2006 (مليار يورو)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	يناير-يونيو 2006
الصادرات العربية	9.7	7.7	6.9	7.2	8.0	10.3	5.8
الواردات العربية	11.9	14.1	14.9	14.6	16.1	18.6	9.8

نحو ثلاثة عقود في خدمة رجال الأعمال والمستثمرين العرب والألمان

منذ تأسيسها عام 1976 تواكب غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية التطور الملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والعالم العربي وتقوم برعايته ودعمه. وفي هذا الإطار تتنوع الخدمات التي تقدمها

لرجال الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة لتشمل إضافة إلى تقديم المعلومات والاستشارات عن آخر التطورات في الأسواق وفرص الاستثمار القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات. ويبرز في مقدمتها الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي تنظمه سنوياً بالتعاون مع عدة جهات عربية وألمانية. يُقام الملتقى الذي يرعاه وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني في العاصمة الألمانية برلين عادة خلال شهر يونيو/ حزيران من كل عام إلا أن تنظيم نهائيات كأس العالم في عام 2006م في ألمانيا أدى إلى تأجيل فعاليات الملتقى التاسع إلى شهر سبتمبر 2006م ويشارك في فعالياته عدد كبير من كبار صناع القرار السياسي والاقتصادي في ألمانيا والبلدان العربية ومنذ أربع سنوات بدأ الملتقى بتقليد يتمثل في إستضافة بلد عربي كشريك رئيسي لفعالياته. وقد بدأ هذا التقليد بإستضافة المملكة العربية السعودية ثم مع دولة الإمارات العربية المتحدة فجمهورية مصر العربية ومن ثم دولة الكويت الشريك الرئيسي للملتقى هذا العام 2006.

تبدأ فعاليات الملتقى القادم يوم الأربعاء الموافق 6 سبتمبر2006م وتستمر فعاليته حتى يوم الجمعة 8 سبتمبر 2006م وسيركز ملتقى هذا العام على آليات وخطوات دفع عملية تطوير التجارة والاستثمار في مختلف القطاعات. ويبرز من بينها قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة والمياه والبيئة والبنى التحتية والخدمات المالية والصحة والتعليم والبيئة. وسيتم تناول هذه المواضيع من خلال ثلاث جلسات عامة وسبع ورش عمل كما سيتمكن رجال الأعمال المشاركين من إجراء محادثات جانبية فردية ستنظم خلال يومي الملتقى.

المنتدى الاقتصادي العربي الألماني الأول 1998

البحث في سبل تعزيز التجارة والاستثمارات المشتركة

استضافت العاصمة الألمانية برلين المنتدى الاقتصادي الألماني العربي الأول بحضور أكثر من 300 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان. وقد رعى هذا الحدث الأول من نوعه على صعيد العلاقات العربية الألمانية رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري. وناقش المشاركون في أعماله على مدار يومين سبل تعزيز الروابط التجارية وتشجيع الاستثمارات المشتركة والاستفادة من التكنولوجيا والمعارف الألمانية.

وأحتل التطور الملموس في التبادل التجاري بين البلدان العربية وألمانيا حيزاً هاماً في فعاليات الملتقى واللقاءات الجانبية التي شهدها. وهنا تم التركيز بشكل خاص على هذا التطور والتحسن الذي شهده خلال تسعينيات القرن الماضي. وأشار بعض المتحدثين إلى أن ذلك يُذكر بفترات تاريخية أقدم شهدت العلاقات العربية الألمانية تعاوناً أوسع. وقد تطرقت العديد من المداخلات عن أهم جوانب التحسن المذكور وسبل وفرص تعزيزه من خلال دعم جهود الدول العربية الساعية لتنويع مصادر دخلها. ويبرز من بينها الدول العربية المصدرة للنفط التي تتمتع بفوائض مالية خصصت قسماً هاماً منها لتحديث قطاعاتها الصناعية

والخدمية. وقد تم التأكيد على لزوم استغلال الفرص المذكورة بشكل أفضل لا سيما وأن البلدان العربية تتمتع بأسواق ذات موارد طبيعية وبشرية هامة وواعدة.

وعلى الصعيد الاستثماري انتقد المشاركون ضعف الاستثمارات الألمانية في البلدان العربية مقارنة بمثيلاتها البريطانية والأمريكية واليابانية. ويستمر هذا الضعف رغم التحسن الذي شهده مناخ الاستثمار في هذه البلدان عبر قوانين الاستثمار الجديدة ومشاريع تحديث البنى التحتية والخصخصة وإقامة المناطق الحرة والبدء بتطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى ضوء هذا التحسن أكد المتحدثون العرب أن فرص الاستثمار أصبحت أفضل بكثير في الصناعة والسياحة والنقل والتعليم وغيرها. وفيما يتعلق بأفضل سبل استغلال هذه الفرص تم التأكيد على لزوم الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الألمانية في مجال تأهيل وتدريب الأيدي العاملة، وخاصة في صفوف الشباب الذين يشكلون غالبية سكان المنطقة العربية. كما تم التأكيد على إقامة الأسواق وتوقيع الاتفاقات المشتركة وإصدار التشريعات اللازمة لحماية الملكية الفردية وتشجيع روح الإبداع والاختراع. وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى أنه ليس من المهم فقط إصدار التشريعات، وإنما إيجاد آلية لتطبيقها بشكل شفاف بعيداً عن تعقيدات البيروقراطية. وفي نطاق الحديث عن الاستثمار طالب المشاركون بوضع إطار مشترك يساعد على تقديم الضمانات اللازمة للقروض من أجل تشجيع البنوك العربية والألمانية على تقديمها دون مخاطر كبيرة.

وقد أقيمت فعاليات الملتقى في وقت عُقدت فيها آمال كبيرة على عملية السلام في الشرق الأوسط بعد اتفاق أوسلو الذي جعل من إقامة الدولة الفلسطينية قاب قوسين أو أدنى قبل نحو عشر سنوات. وعلى ضوء ذلك ركز العديد من المشاركين في مداخلاتهم على الدور الذي يلعبه التعاون الاقتصادي في تعزيز فرص السلام المذكور وتثبيت دعائمه لمصلحة مختلف الأطراف المعنية.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثاني 1999

البحث في سبل نقل العلاقات العربية الألمانية إلى مستوى الشراكة

أكثر من 350 من المسؤولين العرب والألمان توافدوا لحضور فعاليات الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثاني الذي رعاه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وقد مثّل الحاضرون مختلف الفعاليات الاقتصادية. وتخلل أعماله إضافة للجلسات العامة ورش عمل متنوعة تناولت إمكانات نقل التعاون العربي الألماني من المستوى التجاري إلى مستوى الشراكة في مختلف المجالات وفي مقدمتها السياحة والتدريب المهني.

انعقد الملتقى في أجواء مفعمة بالآمال على صعيد حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن هنا جاء تأكيد المشاركين على أهمية تقديم الدعم المالي لتحديث البنى التحتية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. كما أكدوا

على أهمية تحقيق السلام كشرط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أكثر بؤر التوتر والنزاع.

ومن بين المحاور التي تناولها الملتقى أيضا تطور الاقتصاد العالمي في ظل العولمة والتحديات التي تواجه الدول العربية على هذا الصعيد. ويبرز في مقدمة هذه التحديات تحسين شروط الاستثمار وتحرير التجارة ومواجهة المنافسة والارتباط بالاقتصاد العالمي. وفي معرض الحديث عن الاستثمار تحدث ممثلو الجانب العربي عن أهم فرصه في بلدانهم والمزايا التي تقدمها للمستثمر الأجنبي. ويضمن تحقيق هذه المزايا القوانين والتسهيلات الاستثمارية والضريبية والمالية التي تشجع القطاعين الخاص المحلي والأجنبي على العمل والتملك في مختلف القطاعات بما فيها القطاعات الأساسية كالطاقة والاتصالات والمياه. وعلى ضوء ذلك دعا العديد من المتحدثين الشركات الألمانية إلى تعزيز حضورها في الأسواق العربية. وفي هذا الإطار تم استعراض المزايا التي توفرها لها أسواق منطقة الخليج الغنية وأسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وشملت فعاليات الملتقى إقامة ورش عمل تناولت السياحة والتدريب المهني وتمويل المشاريع وتقنيات الاتصالات والبيئة والبنية التحتية والصناعة. وركزت الندوات التي أقيمت في إطارها على قطاعي السياحة والتدريب المهني. ففي المجال السياحي أقر المشاركون بأن البلدان العربية حققت الشروط التي تؤهلها لاستقبال أعداد كبيرة من السياح ما يعني مستقبلاً أفضل للعلاقات السياحية العربية الألمانية. وهنا تم التأكيد على أن هذه البلدان لا تقدم للسائح الألماني والأوروبي التراث العريق والشمس والشواطئ والقرب الجغرافي وحسب. فهي تقدم له كذلك الدفء الاجتماعي النادر الذي يشكل ميزة فريدة. أما ندوة التعليم والتدريب المهني التي حظيت باهتمام مميز من قبل المشاركين فقد ركزت على تأهيل الشبيبة بالطرق التقليدية ومن خلال ما تتيحه شبكة الإنترنت. وفي هذا الإطار أبدى العديد من المتحدثين العرب اهتمامهم بالاستفادة من نظام التأهيل المهني الألماني الذي يتمتع بكفاءة عالية. وبرز الاهتمام بشكل خاص بما يسمى نظام التعليم الثنائي الذي يصنف على أنه الأفضل من نوعه في العالم. ويُعرف عن هذا النظام اعتماده على شقي التدريب المهني في المؤسسات الصناعية والخدمية وعلى التعليم النظري في المدارس المهنية. وتناولت ندوة تمويل المشاريع كيفية جذب البنوك العربية والألمانية للمساهمة بشكل أفضل في دعم المشاريع المشتركة. وركزت ندوة الاتصالات على التجارة الإلكترونية ودورها في تسهيل المعاملات وأنظمة الدفع. أما ندوة المشاريع الصناعية فشددت على أهمية الاستخدام الأمثل للموارد واتباع أنظمة مراقبة صارمة للجودة من قبل مؤسسات حيادية قدر الإمكان.

مطلوب تقليص البيروقراطية وإزالة العقبات أمام الاستثمار.

تحت شعار " الشراكة عمادنا " انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثالث بحضور نحو 400 من المسؤولين وصناع القرار العرب والألمان. وعلى ضوء ذلك أبرز المتحدثون ضرورة تكثيف الجهود من توسيع نطاق التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات المباشرة دون تعقيدات بيروقراطية.

وفي إطار مناقشة التعاون التجاري تناول المشاركون الفقلة النوعية التي شهدتها العلاقات التجارية بين ألمانيا والدول العربية وفرص تعزيزها في كلا الاتجاهين. وفي هذا الإطار برزت المطالب بضرورة تقديم المزيد من التسهيلات للسلع العربية كي تتمكن من دخول الأسواق الأوروبية دون خضوعها لرسوم جمركية عالية. وعلى الصعيد الاستثماري تمت مناقشة قوانين الاستثمار الجديدة التي أصدرتها العديد من الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية. وقد تم إبراز محاسن هذه القوانين لا سيما تلك التي لا تميز بين المستثمر المحلي ونظيره الأجنبي. وهنا تم التأكيد على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي أن تشكل عماد الشراكة المنشودة من خلال مساعدتها على استغلال فرص التعاون المتوفرة وإزالة العقبات التي تعترض ذلك. ويخص بالذكر منها العقبات البيروقراطية والقوانين المعقدة التي تحول دون تحويل رؤوس الأموال.

وشملت فعاليات الملتقى 12 ورشة عمل تناولت مختلف القطاعات وفي مقدمتها الاتصالات وأنظمة الاستثمار وتمويل المشاريع والتعليم المهني والزراعة والصناعة والبيئة. وتميزت ورش الملتقى بحضور ومشاركة رجال الأعمال وأصحاب الخبرة وصناع القرار. ورشة عمل الاتصالات ركزت على موضع الخصخصة وأهمية القيام بها بشكل ينطوي على تكافؤ الفرص وتقديم أكبر المنافع الممكنة للمستهلك. وفي هذا المجال تم التأكيد على دور المؤسسات الحكومية التي تقوم بالإشراف على ذلك. وفي إطار تناول موضوعي أنظمة الاستثمار والمشاريع المشتركة أقر المتحدثون بأن معظم البلدان العربية أصبح لديها قوانين استثمار جيدة، غير أن المشكلة في تطبيقها مما يعيق تدفق رؤوس الأموال. ويقف وراء ذلك البيروقراطية بسلطتها الواسعة وتعقيداتها التي لا نهاية لها. وعلى هذا الأساس تم التأكيد على ضرورة إصلاح الإدارة ليس فقط على صعيد القوانين والأنظمة وإنما في مجال تأهيل القائمين عليها بحيث يكونوا على مستوى مسؤولية الوفاء بمتطلبات الإصلاح. وفي إطار ندوة الزراعة تم التأكيد على أن إقامة علاقات زراعية يقوم كل طرف من خلالها بمراعاة مصالح الطرف الأخر. وخلصت الورشة إلى أن هناك فرص كبيرة أمام الزراعة العربية في السوق الألمانية في حال فُتحت هذه السوق أمامها. ويمكن للألمان أن يلعبوا دوراً هاماً في دعم هذه المنتجات من خلال اعتماد تقنياتهم المتطورة على صعيد الري واستخدام المكافحة الحيوية بدلاً من المبيدات الكيميائية. وفي مجال حماية البيئة تمت مناقشة خبرات ألمانيا وإمكانات الاستفادة من تقنياتها المتطورة. وتم التطرق إلى ذلك

على ضوء أهمية حماية الموارد المائية العربية القليلة من التلوث. ومن خلال ندوة التأهيل المهني أسهب المحاضرون في أهمية إيجاد نظام تأهيل وتدريب يراعي الطرق الحديثة في التعليم وحاجات المجتمعات العربية التي يشكل العنصر الشاب ما لا يقل عن ثلثي عدد سكانها. كما تم استعراض أساليب التعليم الجديدة على ضوء الدور المتزايد للتقنيات وسرعة تنقل المعلومات والخبرات.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع 2001

توسيع نطاق العلاقات من خلال دعم جهود الإصلاح والتحديث

انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع على مدار يومين بحضور نحو 400 مشارك من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان.

خلال الجلسة الافتتاحية أكد المتحدثون الألمان وفي مقدمتهم الوزير مولر على أن الصناعة الألمانية وعت أهمية الدول العربية التي تتمتع بثروات طبيعية وبشرية كبيرة وتربطها بألمانيا علاقات صداقة طويلة. وهنا تم التأكيد على الدعم الذي يمكن للجانب الألماني تقديمه لهذه الدول من أجل تطوير جهودها الرامية إلى إصلاح اقتصادياتها وإعادة هيكلتها. وخصوا بالذكر منها السعودية والإمارات وسورية والأردن والجزائر والكويت وسلطنة عُمان. واستعرض المتحدثون من الجانب العربي التطور الإيجابي الذي تشهده العلاقات العربية الألمانية وخاصة في المجالين التجاري والسياحي ولزوم تعزيزها في مجال الاستثمارات المباشرة التي ما تزال ضعيفة.

وإضافة إلى الجلسات العامة تخللت أعمال الملتقى 9 ورشات عمل تناولت قطاعات مختلفة في مقدمتها الاستثمار في البنى التحتية والاتصالات والتمويل والقوانين والزراعة والبيئة الاستثمار والبنى التحتية. ورشتي عمل الاستثمار والبنية التحتية تناولتا عدداً من المحاور في مجالات النقل والمياه. وهنا تم استعراض إمكانات تطوير التقنيات المستخدمة في استهلاك المياه بغية تقنين الاستخدام دون التأثير على حجم المنفعة. كما تم استعراض أحدث أنظمة التقنيات الألمانية المستخدمة في معالجة المياه العادمة والملوثة بغية إعادة الاستفادة منها لإغراض مختلفة. وفي مجال النقل تم التركيز على المشاريع الكبيرة وسبل تمويلها باعتماد نماذج تمويل متنوعة ومغرية للقطاع الخاص. وتناولت ورشات عمل الاتصالات والتجارة الإلكترونية أبرز منافع عالم الأعمال الإلكتروني. وكان في مقدمتها تلك التي تقدمها الإنترنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وركزت ورشة التمويل والقوانين والتأمين على تأسيس المشاريع المشتركة وأفضل سبل تجنب مشاكل التمويل التي قد تواجهها. وهنا تم التأكيد على أهمية الإحاطة بالبيئة التشريعية والقانونية قبل الإقدام على ذلك.

وخرج الملتقى على غير الملتقيات التي سبقته بورقة تضمنت عدداً من التوصيات أهمها:

1) دعوة الحكومة الألمانية والحكومات العربية لاستكمال توقيع الاتفاقات التجارية والاستثمارية الهامة
2) دعوة الدول العربية إلى تحديث بناها التحتية بالاعتماد على التكنولوجيا الألمانية بشكل أكبر
3) رجاء السفراء الألمان في البلدان العربية بالإسراع في منح تأشيرات السفر لزيارات رجال الأعمال
4) التأكيد على أهمية تكثيف التعاون بين الغرف والاتحادات الصناعية والتجارية والزراعية العربية والألمانية

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الخامس 2002
الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاتفاقات الثنائية بشكل أفضل

انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الخامس بحضور نحو 470 شخصاً بينهم عدد كبير من صناع القرار السياسي ورجال الأعمال. وقد عكس هذا الحضور المكانة العالية التي اكتسبها هذا الحدث منذ انعقاده لأول مرة عام 1998. وقد استمرت أعماله على مدى ثلاثة أيام تخللها تقديم مشاريع استثمارية وتبادل تجارب وخبرات من خلال العديد من المشاريع المشتركة. وقد حظيت المملكة العربية السعودية باهتمام خاص كونها الشريك الأساسي للملتقى.

المتحدثون العرب وفي مقدمتهم عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول ركزوا على الأبعاد السياسية للعلاقات الاقتصادية بين أوروبا والعالم العربي. وهنا تم التأكيد على الأهمية التي يوليها العالم العربي لعلاقاته الأوروبية التي تتحسن عاماً بعد عام. وأبرز المتحدثون من الجانب السعودي وفي مقدمتهم وزير المالية والاقتصاد الوطني ابراهيم العساف أهم جوانب التعاون بين بلدهم وألمانيا وفرص توسيع نطاقها إلى مجالات جديدة في مقدمتها السياحة. كما استعرضوا أهم خطوات الإصلاح والخصخصة والآفاق التي تفتحها أمام القطاع الخاص. المتحدثون الألمان وفي مقدمتهم الوزير مولر أشادوا بالمستوى الذي وصلت إليه علاقات بلادهم مع البلدان العربية بشكل عام ومع المملكة العربية السعودية بشكل خاص. وفي هذا الإطار تم التطرق إلى قوانين وأنظمة الاستثمار التي أصدرتها لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وضرورة الاستفادة من ميزات هذا القوانين بشكل أفضل. وعلى حيثيات ذلك تم استعراض الاتفاقات التي وقعتها ألمانيا مع دول عربية عديدة من أجل تسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع مؤخراً.

شهدت فعاليات الملتقى إقامة ورشات عمل تناولت تقنية المعلومات والاتصالات التي ركزت على الإطار القانوني والمؤسسي اللازم للتعامل إلكترونياً. وهنا تم التأكيد على أهمية إصدار القوانين التي تنظم هذا التعامل وتطبيقها في البلدان العربية. واستعرضت ورشة تمويل المشاريع إمكانات الاستثمار الضخمة في المنطقة العربية، لا سيما في مشاريع البنية التحتية. كما استعرضت مشاكل تمويلها على ضوء العوائق التي تعرقل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى المنطقة العربية. وعالجت ورشة الخدمات والتجارة دور الخدمات المتكاملة والسريعة في زيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات. وفي هذا الإطار تم استعراض تجارب بعض المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة والنجاح الذي حققته في توطين صناعات مهمة إضافة إلى ازدياد دورها التجاري في منطقة الشرق الأوسط. وفي إطار الورشة أيضاً تم استعراض آثار ونتائج الدخول إلى منظمة التجارة العالمية وما توفره قوانينها من حرية الدخول إلى الأسواق الخارجية التي تسود فيها المنافسة والتكافؤ النسبي للفرص. كما نوقش موضوع التعامل التجاري مع العراق في إطار ما يسمى نظام العقوبات الذكية على ضوء قرارات الأمم المتحدة التي سهلت إجراءات التصدير والاستيراد للمواد الغذائية والأدوية وما يدخل في إطارها. وتناولت ورشة الطاقة تجارب وخبرات الشركات الألمانية في بناء محطات الطاقة وتوجه الحكومات العربية لتشغيل هذه المحطات بالاعتماد على القطاع الخاص، ومن بينها مشروع لإنتاج الكهرباء بالاعتماد على الفيول والطاقة الشمسية في الأردن. وسيتم تمويل هذا المشروع برؤوس أموال خاصة أسوة بمشاريع تم إنجازها في بلدان أخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر والمغرب وتونس.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس 2003

فرصة نادرة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي الألماني

انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس بحضور أكثر من 600 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان يتقدمهم وزير الاقتصاد والعمل الألماني فولفغانغ كليمنت. وتميز الملتقى بحضور متميز لممثلي الشركات العربية والألمانية. وهو الأمر الذي عكس حسب المراقبين رغبة نادرة في تعاون أوسع على مختلف الأصعدة. وشملت أعمال الملتقى جلسة افتتاحية وسبع ورش عمل خصصت إحداها للعراق.

عكس المتحدثون في الجلسات العامة للملتقى رغبة الطرفين بتعزيز التعاون الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى. ويأتي ذلك على ضوء نسب النمو العالية التي يشهدها التبادل التجاري بين الطرفين. وفي هذا الإطار أكد وزير الاقتصاد والعمل الألماني أن حكومة بلاده تعتبر المنطقة العربية أحد محاور سياستها الرامية لتشجيع هذا التبادل. وعلى ضوء ذلك دعا العديد من المتحدثين إلى استكمال توقيع اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية وبحيث لا تقتصر على الدول العربية المتوسطية. وفي هذا الإطار لفت الجانب العربي الاهتمام إلى

الآفاق التي تفتحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والألمانية بشكل خاص. أما خلفيات ذلك فتعود إلى السمعة الطيبة التي يتمتع بها المنتج الألماني لدى المستهلك العربي.

وتضمنت فعاليات الملتقى خمس ورش عمل تناولت تقنيات الطب والاتصالات والتجارة والبنية التحتية والطاقة والمياه والتشريعات المالية وجلسة عامة حول العراق. في مجال الطب والصحة ناقشت الورشة أوضاع القطاع الصحي وخاصة على صعيد المستشفيات وتجهيزاتها. كما استعرضت تجارب تعاون مع الجانب الألماني في دول عربية بينها السعودية ومصر والأردن وسورية. وتناولت ورشة الاتصالات والمعلوماتية الخبرات العربية في مجالات الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية والإطار القانوني للتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية وشبكات الهاتف الجوال في الشرق الأوسط. كما استعرضت تجارب تطوير شبكات الإنترنت والمعلوماتية في الأردن والنجاح الملموس الذي حققته على هذا الصعيد. أما ورشة الطاقة فركزت على وضع هذا القطاع وخطط تطويره في عدد من البلدان كالجزائر والعراق والأردن. وهنا تم الحديث عن الفرص التي تطرحها مشاريع الكهرباء والمياه والمخاطر التجارية الناتجة عنها وكيفية الحد منها أو تجنبها. وتناولت الورشة كذلك إعادة بناء وتحديث محطات الطاقة في العراق بعد سنوات من الحصار وفقدان قطع التبديل. واستعرضت ورشة البنية التحتية ومشاريع المياه أهم المشاريع المطروحة للاستثمار في قطر والأردن والجزائر والخطط الحكومية الرامية لاستثمار عشرات المليارات من الدولارات فيها. وهنا تم التركيز على الفرص التي تتيحها أمام استثمارات القطاع الخاص. وركزت جلسة التجارة والخدمات على موضوع التجارة مع العراق والاستثمار فيه بحيث يتم البدء بإعادة تأهيل قسم هام من البنية التحتية العراقية بالتعاون مع شركات ألمانية ساهمت سابقاً في بناء العديد من مشاريع الطاقة والطرق والاتصالات. وتناولت تناولت الجلسة الختامية الإطار القانوني للاستثمار في عدد كبير البلدان العربية. وفي هذا الإطار تم الحديث عن تجارب بلدان المغرب العربي في مجالات تحديث بناها التحتية والقيام بعمليات خصخصة للعديد من المشاريع. كما تناولت مناخ الاستثمار في اليمن والأردن وليبيا على ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها. وفي هذا الإطار تم التأكيد على وضع ضوابط صارمة لضمان سير عمل المؤسسات العامة التي يتم نقل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص مثل محطات الطاقة والمياه والاتصالات.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السابع 2004

تحريك عجلة الاستثمار المشترك من خلال تفعيل الاتفاقات

استضافت العاصمة الألمانية برلين مجدداً أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي عقد دورته السابعة في مقر اتحاد غرف التجارة والصناعة الألماني. وسبق بدء فعالياته حفل استقبال أقيم في دار بلدية المدينة على شرف المشاركين. وشارك في أعمال الملتقى أكثر من 700 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان

وتميز ملتقى هذا العام بحضور كثيف من قبل الشركات الألمانية ومن دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك الأساسي للملتقى.

المتحدثون في الجلسة الافتتاحية ركزوا في كلماتهم على ضرورة تجاوز العقبات التي تحول دون إعطاء العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية مزيداً من الزخم رغم الأحداث التي تشهدها فلسطين والعراق. وفي هذا الإطار دعا العديد من المتحدثين العرب صناع القرار الألماني إلى إعطاء طموحات البلدان العربية نحو التقدم والازدهار اهتماماً أكبر. كما أكدوا على أهمية تكثيف الحوار العربي الألماني وجعله أحد أهم محاور الحوار بين الشرق والغرب. وعلى أساس التحسن الذي تشهده العلاقات التجارية تم التأكيد على تفعيل الاتفاقات الموقعة بين ألمانيا والدول العربية في مجال حماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي من أجل تحريك عجلة الاستثمارات المباشرة التي ما تزال ضعيفة. وعن العلاقات الإماراتية الألمانية ذكر أنها مثالاً يُحتذى به بفضل المناخ الاستثماري الممتاز الذي توفره دولة الإمارات العربية لرجال الأعمال. وعلى ضوء ذلك دعا الشيخ فاهم القاسمي وزير الإقتصاد والتجارة إلى تشجيع الاستثمار المشترك سيما وأن بلاده تسعى منذ سنوات لتعزيز تواجدها في السوق الألمانية من خلال المساهمة في عدة شركات ألمانية.

وتضمنت فعاليات الملتقى تسع ورش عمل تناولت واقع وآفاق التعاون العربي الألماني في مختلف المجالات لا سيما على ضوء الخبرات العملية للمؤسسات والشركات المعنية. ومن بين أبرز الورش ورشة تقنيات الطب والصحة التي ناقشت آخر التطورات في قطاعي الخدمات الطبية الألمانية والعربية. وتناولت ورشة الاتصالات والمعلوماتية مجالات الإبداع والتطوير التي تقدمها الإنترنت وخدمات الاتصال الهاتفي لا سيما في مجالي الخدمات والتعليم ونقل المعارف وتبادلها. وركزت ورشة الطاقة على أحدث المشاريع في عدد من دول المغرب والأردن والخليج. ويخص بالذكر منها مشاريع الكهرباء التي تعتمد على مشتقات البترول وعلى الطاقات المتجددة كالرياح. وهنا تم استعراض بعض ما توصلت إليه الصناعة الألمانية في هذه القطاعات وفوائد الاعتماد عليها في مجال البيئة. وفي ورشة البنية التحتية تمحور النقاش حول عدد من المشاريع المطروحة للاستثمار في مجال النقل والإنشاءات لا سيما تلك المتعلقة منها ببناء وتحديث السكك الحديدية كوسيلة نقل اقتصادية وذات أهمية فريدة في حل مشاكل الازدحام في المدن وتسهيل حركة التجارة والاستثمار. أما ورشة الخصخصة والاستثمار وتمويل المشاريع فركزت على مناخ الاستثمار في المنطقة العربية وألمانيا على ضوء التشريعات والأنظمة الاستثمارية إضافة إلى وسائل وإمكانات التمويل من قبل البنوك والمؤسسات المالية. وخصص الملتقى ورشة خاصة بالتأهيل تحت عنوان التعليم والتدريب المهني على أساس أن ذلك أحد أهم مقومات المستقبل لا سيما في البلدان العربية التي يشكل الشباب وصغار السن النسبة الأكبر من سكانها. وفي سياق ذلك حظي التأهيل الذي يجمع بين التعليم النظري والتطبيقي أو ما يُسمّى التعليم المزدوج على اهتمام خاص في الندوة. وهنا تم التطرق إلى خبرات ألمانيا الغنية على هذا الصعيد وإمكانات الاستفادة منها

أيضاً عبر وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها الإنترنت. وتناولت الجلسة العامة حول العلاقات الإماراتية الألمانية ضرورة تفعيل الاتفاقات الموقعة بين الجانبين على ضوء التطور السريع الذي تشهده الصادرات الألمانية إلى الإمارات. وبفضل هذا التطور أصبحت الإمارات أهم بلد لهذه الصادرات في المنطقة العربية. وتناولت الجلسة كذلك عدة محاور أبرزها فرص الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة وإمكانات التصدير إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من الإمارات وحظيت ورشة العمل الخاصة بالتعاون مع العراق على اهتمام وحضور عدد كبير من المشاركين. أما محاورها فركزت على عملية إعادة إعمار الاقتصاد العراقي مع التركيز على بعض القطاعات وفي مقدمتها البنية التحتية. وهنا تم البحث في فرص التعاون بين الشركات العراقية والألمانية على أساس أن الأخيرة سبق ولعبت دوراً هاماً في تطوير البنية المذكورة قبل الحرب لا سيما في مجالات الطاقة والنقل والمياه والاتصالات.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثامن 2005

حضور رفيع ومكثف لرجال الأعمال العرب والألمان ووفود اقتصادية من معظم البلدان العربية، جمهورية مصر العربية شريكاً رئيسياً لفعاليات الملتقى

أنعقد في برلين خلال الفترة من 15-17 حزيران يونيو الملتقى الإقتصادي العربي الألماني الثامن الذي أصبح أكبر فعالية عربية ألمانية تشهدها العاصمة برلين وحضر فعالياته أكثر من 700 مشارك ووفود من معظم البلدان العربية ومختلف قطاعات الإقتصاد الألماني.

أقيم الملتقى تحت رعاية وبمشاركة معالي وزير الاقتصاد والعمل الألماني السيد فولفغانغ كليمنت. وشارك في فعالياته معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري المهندس رشيد محمد رشيد ومعالي الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية ومعالي السيد فولفجانج جيرهارد رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الديمقراطيين الأحرار في البرلمان الألماني البوندستاج وشخصيات عربية وألمانية ورؤساء الغرف التجارية والصناعية العربية والألمانية والمشتركة وأصحاب السعادة سفراء الدول العربية في ألمانيا وسفراء جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الدول العربية.

وقد إستضاف الملتقى جمهورية مصر العربية شريك رئيسي لفعالياته، كما ركزت مواضيعه على آليات وخطوات دفع عملية تطوير التجارة والاستثمار في مختلف القطاعات ومنها قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة والمياه والبيئة وذلك على ضوء فرص الاستثمار التي تتيحها عملية توسيع الاتحاد الأوروبي وإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. حيث تم تناول هذه المواضيع من خلال أربع جلسات عامة وست ورش عمل علاوة على اللقاءات الثنائية والمباحثات الرسمية.

فعاليات الملتقى

اليوم الأول 15/يونيو 2005 حفل استقبال في سفارة جمهورية مصر العربية

أول فعاليات الملتقى كان حفل استقبال أقيم على شرف المشاركين في سفارة جمهورية مصر العربية ألقيت فيه كلمات ترحيبية من قبل سعادة سفير جمهورية مصر العربية الأستاذ محمد العرابي والسيدة إنقريوخ يوتغه نائبة عمدة برلين ووزيرة التطوير العمراني بالولاية والأستاذ عبد العزيز المخلافي، الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية.

اليوم الثاني 16/يونيو 2005 الافتتاح الرسمي

بدأت الجلسة الإفتتاحية يوم 16 يونيو في بيت الاقتصاد الألماني بكلمة للسيد هيربيرت سومر رئيس غرف تجارة وصناعة بيلفيد ومدير عام شركة سومر الذي رحب باسم المنظمين بالمشاركين وخص بالترحيب الوفود القادمة من الدول العربية وعبر عن سعادته لإستضافة جمهورية مصر العربية كشريك رئيسي في الملتقى مشيراً إلى الرغبة المتنامية لدى الشركات الألمانية بتعزيز تواجدها في الدول العربية كما نوه إلى نمو حجم التبادل التجاري العربي الألماني حيث بلغ حجم الصادرات الألمانية إلى الدول العربية 16 مليار يورو في عام 2004 بمعدل نمو 10% مقارنة بالعام 2003 منوهاً إلى أن أكثر من 12000 شركة ألمانية لها علاقات تجارية مع الدول العربية. وتطرق السيد سومر إلى العلاقات التجارية الممتازة بين شركات ولاية شمال الراين فيستفالين والشركات العربية.

بعدها تحدث سعادة السيد كارل ديتر شبرانغر وزير التعاون الاقتصادي والتنمية السابق ورئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، حيث رحب بالضيوف باسم الغرفة وأشاد بالعلاقات الاقتصادية العربية الألمانية وشكر بدوره معالي وزير الإقتصاد والعمل الألماني فولفجانج كليمنت على رعايته للملتقى. وتناول السيد شبرانجر الأرقام الإيجابية للتبادل التجاري العربي الألماني وتطرق إلى زيارات الوفود الناجحة التي نظمتها الغرفة إلى الدول العربية وإلى الإصلاحات الإقتصادية الهامة في الدول العربية مشيراً إلى الفرص الممتازة للإقتصاد الألماني للتعاون مع الدول العربية.

ثم تحدث معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى متناولاً الإصلاحات التي تشهدها الدول العربية مشيراً إلى أن الوطن العربي ليس رجل مريض وإنما يشع بالحيوية والديناميكية وما تشهده جميع الدول العربية من تطور عمراني ومشاريع إصلاحية وسياسية واقتصادية وإجتماعية أكبر دليل على هذه الحيوية والديناميكية حيث أكد معاليه أن هناك توافق في العالم العربي على الإصلاح ليس الإقتصادي منه فقط والمتمثل بالقوانين الجديدة التي تتعامل مع الضرائب والجمارك والإستثمار وإنما أيضاً الإصلاح الإجتماعي وإعطاء المرأة دوراً أكبر في المجتمع والخطوات الهامة التي أنجزت في مجال حقوق الإنسان. كما أكد معالي الأمين العام حاجة منطقة الشرق الأوسط إلى السلام والإستقرار ودعى كافة الإطراف إلى بذل كل الجهود

للوصول إلى هذا الهدف وتحدث عن الإصلاحات التي تشهدها مؤسسات الجامعة العربية وتأثيرها على مشاريع التكامل الاقتصادي العربي. ونوه إلى فتح أبواب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أمام المنظمات غير الحكومية كي تساهم في صنع القرارات التي يتخذها المجلس. وخص بالذكر منها تلك المتعلقة بتحرير الأسواق العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ تطبيقها هذا العام برعاية الجامعة العربية ومؤسساتها. وتحدث عن المزايا التي تقدمها المنطقة للاستثمارات الأجنبية لاسيما الصناعية منها داعياً الشركات الألمانية إلى الاستفادة منها. وعلى صعيد آخر حذر معالي الأمين العام من المبالغة في القيود التي تضعها الدول الغربية بحجة مكافحة الإرهاب." رغم أهمية مكافحة الإرهاب فإنه لا ينبغي تخويف الناس به بسبب الآثار السلبية لذلك على النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على الأسواق الواعدة." كما رأى أن مكافحة الإرهاب لا تتم فقط من خلال وضع القيود وإنما من خلال القضاء على الفقر.

وبعد أن رحب معالي وزير الإقتصاد والعمل الألماني السيد فولفجانج كليمنت بالوفود المشاركة تطرق إلى أهمية تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط والذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز التنمية والتعاون الإقتصادي وتطرق أيضاً إلى الوضع في العراق ودعى إلى وضع حل للمشاكل الأمنية والإقتصادية هناك ونوه إلى دور ألمانيا في تدريب عناصر الشرطة العراقية بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة وتطرق أيضاً إلى الوضع في الأراضي الفلسطينية ودعى إلى تطبيق خريطة الطريق وأكد على ضرورة أن تتبع إرادة التغيير والإصلاح من الشعوب لا أن تملى من الخارج . كما ركز في كلمته على الاهتمام المتزايد لألمانيا بالعالم العربي كأحد شركاء المستقبل ليس فقط في إطار منطقة التجارة الأوربية المتوسطية الحرة المزمع إقامتها بحلول 2010 وإنما كذلك من خلال التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي. و أكد على دعم الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحرير التجارة والاستثمارات بين الجانبين وانطلاقاً من ذلك أعادت الحكومة الألمانية تقديم ضمانات الصادرات إلى معظم البلدان العربية. كما أقدمت على توقيع المزيد من اتفاقات تشجيع وحماية الاستثمارات المشتركة معها خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

كلمة معالي وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري المهندس رشيد محمد رشيد ألقاها بالنيابة عنه الدكتور زياد بهاء الدين رئيس هيئة الإستثمار فى مصر متناولاً تطور العلاقات العربية الألمانية والمصرية الألمانية وبرامج الإصلاح الإقتصادي التي بادرت الحكومة المصرية في تنفيذها ومنها خفض متوسط التعرفة الجمركية من 13% إلى 9% وقانون الضرائب الجديد وأشار إلى إرتفاع معدلات الأداء الإقتصادي في مصر وتزايد معدل النمو إلى 4.8% وتزايدت إحتياطات النقد الأجنبي إلى 18.2 مليار دولار إضافة إلى إنخفاض معدلات التضخم وزيادة حجم الإستثمارات الأجنبية وأشاد بتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر وألمانيا والتي شهدت خلال السنوات الماضية تطورات إيجابية ونوعية في أكثر من مجال كما تطرق إلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر وألمانيا التي سيتم التوقيع عليها أثناء الملتقى.

وألقى سعادة الأستاذ أحمد جعفر عبد الكريم عميد السلك الدبلوماسي العربي وسفير جمهورية السودان كلمة السلك الدبلوماسي العربي شكر فيها جهد ومبادرات غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية للتحضير والإعداد لهذا الملتقى مشيراً إلى تزايد أهمية الملتقى عاماً بعد اخر ليشكل جسراً مهماً لإلتقاء المسئولين والمهتمين ورجال الأعمال العرب و الألمان ودعى إلى توسيع أفاق العلاقات العربية الألمانية إلى مستوى الشراكة إذ أن الإنتقال من مستوى التجارة إلى مستوى الشراكة مهم ويتطلب الكثير من الجهود وفي مقدمتها التواصل المباشر بين رجال الأعمال العرب والألمان لتعميق الثقة وتعزيز التعاون كما تطرق سعادته إلى مستجدات الوضع الإقتصادي والسياسي في السودان وعرض بشكل موجز لأهم الإصلاحات الإقتصادية وتطور عملية السلام في السودان.

كما ألقيت في الجلسة الإفتتاحية مداخلات من قبل:

سعادة الشيخ عبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس غرف التجارة والصناعة السعودية أشار إلى التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الإقتصادية السعودية الألمانية حيث حققت أرقام التبادل التجاري في الأشهر الأولى من العام الحالي تحسناً ملحوظاً وهذا يعود طبعاً إلى ثقة السعوديين بالمنتج الألماني والرغبة القوية في التعاون مع شركاء ألمان حيث تعتبر ألمانيا 3 أهم شريك تجاري للمملكة وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول كأهم شريك إقتصادي عربي. وتطرق أيضاً إلى الوضع الإقتصادي المستقر في المملكة العربية السعودية والذي يبرهن عليه التحسن الدائم لأسعار الأسهم أضافة إلى زيادة الإستثمارات الأجنبية وإلى الدور المهم الذي تلعبه سيدات الأعمال السعوديات في المجتمع ودعا الشركات الألمانية إلى تعزيز تواجدها في المملكة والمشاركة في مشاريع التنمية حيث تشير الخطط الإقتصادية إلى إستثمارات في حدود 650 مليار دولار خلال الـ15 سنة القادمة في مختلف القطاعات.

وأشار البرفسور ألريش لينير رئيس مجلس إدارة شركة هينكيل إلى أهمية الأسواق العربية بالنسبة لشركة هينكيل التي تجمعها علاقات تجارية عريقة مع الدول العربية ومنها مع مصر حيث أفتتحت في بداية الخمسينات معمل لتصنيع منتجاتها في جمهورية مصر العربية وتطرق في هذا الصدد إلى التواجد الناجح لشركته في مصر والذي يعود جزء كبير منه إلى التسهيلات التي تحصل عليها الشركات الأجنبية هناك.

وتطرق سعادة الشيخ دعيج أل خليفة وكيل وزارة التجارة في مملكة البحرين إلى تطور الإنتاج و الخدمات في الدول العربية ولذلك تزداد أهمية التعاون مع ألمانيا كونها بلد رائد في هذا الإتجاه وأشار إلى الإصلاحات الإقتصادية التي تشهدها البلدان العربية بهدف إسراع وتيرة عمليات التنمية وألقى الضوء في هذا الصدد على تجارب مملكة البحرين بتحرير الإقتصاد والقوانين المشجعة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتوقع زيادة حجم التبادل التجاري والإستثماري بين ألمانيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد التوقيع على إتفاقية منطقة التجارة الحرة مع دول الإتحاد الأوروبي.

وتحدث الدكتور الفريد تاكا رئيس مجلس إدارة شركة ستيج للطاقة عن الأفاق الإيجابية للإقتصاد العالمي وتوقعاته لسوق الطاقة حيث نمى إستهلاك الطاقة في العام الماضي بنسبة 4.3% مشيراً إلى الدور المهم الذي تقوم به الدول العربية بهدف الحفاظ على إستقرار أسعار النفط وبالتالي المحافظة على معدلات نمو إقتصادي في مختلف دول العالم ونوه إلى ضرورة تكثيف التعاون العربي الأوربي خصوصاً مع الأخذ في الإعتبار أن حوالي ثلث الأداء الإقتصاد العالمي سينتج في أوروبا والدول العربية ودعى المجتمعين إلى بذل كل الجهود لزيادة عمليات نقل التكنولوجيا والتعاون في إستغلال الموارد بشكل أمثل.

كما ألقى السيد رودي لامبريشت عضو مجلس إدارة شركة سيمنس مداخلة سلط فيها الأضواء على أنشطة شركة سيمنس في الدول العربية مؤكداً على الفرص الكبيرة التي ستهيئ في المستقبل لتقوية هذا التعاون كما تطرق إلى التواجد الكبير والمكثف لشركة سيمنس في الدول العربية حيث يوجد لها ما يقارب 3000 موظف مشيراً إلى التوجهات الإستراتيجية لمجلس إدارة سيمنس من حيث التركيز على مشاريع المياه و توليد الطاقة البديلة وإمكانيات التعاون الواسعة مع الدول العربية في هذا المجال.

الجلسات العامة

الجلسة العامة الأولى "فرص الإستثمار-الخصخصة ومناطق التجارة الحرة"

تركزت أعمال الجلسة العامة الأولى على المناخ الإستثماري في الدول العربية مع التركيز على أهم القوانين الإستثمارية الجديدة وخطط الخصخصة والمناطق الحرة حيث أدار هذه الجلسة السيد بيتر ماير مدير عام شركة تيرامار وشارك فيها سعادة الأستاذ علي الغانم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت وسعادة الدكتور زياد بهاء الدين رئيس هيئة الإستثمار والمناطق الحرة المصرية والدكتور توماس ميرو المستشار الإقتصادي للمستشار الألماني جيرهارد شرويدر والسيد هادي قاسم من منطقة الجميرة للتجارة الحرة في إمارة الشارقة والسيد عادل عبد الرحمن المناعي والسيد محمد حسن محمد الحمادي أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر والسيدة ميسون محمد سبكار رئيس وحدة التخطيط الإستراتيجي في مجلس التنمية الإقتصادية البحريني.

الجلسة العامة الثانية "أفاق وفرص التعاون التجاري الألماني المصري"

أدار الجلسة الدكتور فلوريان امريلاه من مكتب محاماة كراوس امريلا ونائب رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية وشارك فيها معالي وزير التجارة الخارجية والصناعة رشيد محمد رشيد وسعادة السيد مارتين كوبلر سفير جمهورية ألمانيا الأتحادية لدى جمهورية مصر العربية وسعادة الأستاذ محمد العرابي سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية ألمانيا الأتحادية والدكتور نادر رياض رئيس الجانب المصري في مجلس الأعمال الألماني المصري والدكتور بيتر جوبفريش المدير التنفيذي للغرفة

الألمانية للتجارة والصناعة في القاهرة حيث تناولت الجلسة أفاق التعاون المصري الألماني والإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في مصر.

الجلسة العامة الثالثة "أفاق التعاون التجاري بين ألمانيا والدول العربية على ضوء عمليات الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية"

أدار الجلسة السيد بيرند تسيمير رئيس تحرير صحيفة الهاندلس بلات وشارك فيها كل من: معالي الدكتور فولفجانج جيرهاردت رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الديمقراطيين الأحرار في البرلمان الألماني "البوندستاج" ومعالي المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري ومعالي الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية والبرفسور شتاينباخ مدير المعهد الألماني للدراسات الشرقية ومعالي الدكتور محمد حلايقة نائب رئيس مجلس الوزراء الأردني السابق والدكتور توماس باخ رئيس مجلس إدارة الغرفة ورئيس هيئة الرقابة لمجموعة فاينيج تاوبيرشوفسهايم والدكتور بينو بونسي نائب المدير العام لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الإقتصاد والعمل الألمانية.

تطرق الدكتور فولفجانج جيرهاردت إلى عملية السلام في الشرق الأوسط وأشار إلى أهمية دعم جهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس وعلى أهمية الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كخطوة أولى إضافة إلى أهمية تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للفلسطينيين في إتجاه إقامة دولتين على أسس مبادئ خريطة الطريق وأن لاتكون الحلول إنفرادية كما أشار إلى مسئولية الإتحاد الأوربي القيام بدور أكبر في العراق يتمثل بالمساعدة على المصالحة بين مختلف الأطراف خصوصاً بفضل التجارب التي إكتسبها الأوربيون من الحرب العالمية الثانية وأكد على ضرورة إحترام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق وإعتبر أن الأمم المتحدة هي الوحيدة المخولة حماية الأمن والسلم الدوليين كما حيا المشاركة الكبيرة في الإنتخابات العراقية الأخيرة. وتطرق الدكتور جيرهارد إلى العلاقات الأوروبية الأيرانية وأكد على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه أيران في شرق أوسط ديمقراطي وإلى الفوائد المحققة من مشروع برشلونة الأوروبي المتوسطي.

أما معالي الوزير رشيد محمد رشيد فقد ألقى الضوء على عمليات الإصلاح التي تقوم بها الدول العربية وأكد على أهمية هذه الإصلاحات للمنطقة وأشار إلى أن الإصلاحات تؤدي إلى التغيير وكثير من الناس تخشى التغيير لذلك لابد من العمل على شرح أهداف هذه الإصلاحات والإيجابيات التي ستجلبها مقارنة مع الوقت الحاضر مشيراً إلى تأثيرات ذلك على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين لأن الإصلاحات لن تكون قاصرة على الجانب السياسي والإقتصادي وإنما ستمتد آثارها على الجوانب الإجتماعية ودور الدولة في الحياة الإقتصادية للمواطنين مشيراً إلى أن 50% من مواطني الدول العربية هم دون سن 25 سنة والتحدي الأكبر هو العمل على خلق حوالي 40 مليون فرصة عمل حتى عام 2020م. وفيما يخص مصر فقد أكد معالي الوزير على أن حكومة بلاده حريصة على متابعة الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية متزامنة وأكد على أن الدول العربية تتطلع إلى توسيع تعاونها مع الغرب ومع أوروبا وألمانيا بما يؤدي إلى تعزيز الثقة

والتفاهم المتبادل وأكد أيضاً على أن الأصلاحات شأن داخلي ويجب أن تنبع من إحتياجات كل دولة وأولوياتها.

واعطى معالي الدكتور أحمد جويلي لمحة عن عمليات تحرير الإقتصاد في الدول العربية وخص بالذكر الفوائد الإقتصادية الإيجابية من إجراءات التكامل الإقتصادي العربي-العربي حيث تم إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في بداية عام 2005 وبموجبها ألغيت التعرفة الجمركية بين 17 دول عربية وهذا سيكون له أثار إيجابية على تشجيع التبادل التجاري والإستثماري بين الدول العربية ونوه إلى المحادثات التي تجري حالياً للتوصل إلى إتفاق للتوحيد التعرفة الجمركية والتجارية. واشار الدكتور جويلي إلى حاجة الدول العربية للمزيد من تحرير الإقتصاد والتكامل فيما بينها حيث تعتبر سوق العمالة من أكبر التحديات لها وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار التزايد السكني بنسبة 3% خاصة وأن نسبة العاطلين عن العمل تقدر ب 20% من أعداد القوى العاملة.

وقارن البرفسور شتاينباخ في كلمته بين الدول العربية ودول الإتحاد الأوربي حيث إستخلص أن الجانبين يعانون من نفس المشاكل وهي: عدم القبول الشعبي بما تطرحه الحكومات وتقلص معدلات النمو الإقتصادي وغياب القيادة وأكد على أهمية أن يحظى التعاون مع الدول العربية بقدر أكبر من الإهتمام لدى صانعي القرار الأوربيين كما دعى إلى تكثيف العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعى الإتحاد الأوربي إلى لعب دور أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط وأن يتم التفكير في العلاقات بين أوروبا والعالم العربي من واقع مصالح الطرفين وليس من خلال مراعاة أو ترتيب مصالح الأخرين.

ونوه معالي الدكتور محمد حلايقة نائب رئيس الوزراء الأردني سابقاً في مداخلته إلى تنوع البنية الإقتصادية في الدول العربية يؤكد على ذلك مؤشرات الناتج المحلي القومي ومؤشر التحرر الإقتصادي بين دولة وأخرى كما قدم الدكتور حلايقة ملخصاً عن عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية وإتفاقات التجارة الحرة التي تجمع بين الدول العربية وبعض التجمعات الإقتصادية العالمية وفي ختام محاضرته أكد الدكتور حلايقة على ثلاث تحديات تواجه الدول العربية وهي متابعة الإصلاحات الإقتصادية وتحديث القوانيين و التوسع في مشاريع البنية التحتية وتوفير فرص عمل للمواطنيين.

وعرض الدكتور باخ في مداخلته إمكانيات التعاون للشركات العربية والألمانية ودعاها إلى تكثيق تعاونها وإستغلال الفرص المتاحة في مختلف المجالات كما أكد على الدور الإيجابي الذي يقوم به القطاع الإقتصادي عبر توسيع التبادل التجاري وزيادة الإستثمارات المشتركة.

وأكد الدكتور بونسي على أهمية العالم العربي بالنسبة للإقتصاد الأوروبي والعالمي ودور موارد الطاقة العربية في التعامل التجاري والإستثماري العربي الألماني وأكد على أهمية الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية وإعطاء القطاع الخاص دور أكبر يعزز إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي ما تزال متواضعة حتى الأن.

ورش العمل

ورشة العمل الأولى، قطاع الاتصالات وحماية المعلومات

تركزت أعمال هذه الورشة على أخر تطورات قطاع الاتصالات وأدار أعمالها السيد محمد هيكل رئيس مجموعة هيكل وعضو مجلس إدارة إتحاد غرف التجارة والصناعة السورية وعضو مجلس إدارة الغرفة وتحدث فيها كل من: السيد هورست كوفاكيك نائب المدير التنفيذي للشركة المصرية الألمانية للإتصالات الصناعية والسيد توماس جبر المدير التنفيذي لشركة **Skytech AG** الذي ألقى مداخلة عن صفحات الإنترنت -حمايتها- التحكم بها. وقدم السيد الدكتور أولريش ساندل مدير قسم حماية الإتصالات والأضرار الإجتماعية لتكنولوجيا المعلومات في وزارة الإقتصاد والعمل الألمانية محاضرة عن برامج حماية الإتصالات في ألمانيا وقدمت السيدة لميا شافي سجيار رئيس المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية للوثائق المرئية التونسية محاضرة عن فرص القطاع الخاص في قطاع اتصالات التونسي والسيد رشدي سواكي مدير مشروع في الهيئة الوطنية المغربية لتنظيم الإتصالات الذي ألقى محاضرة عن قطاع الإتصالات المغربي.

ورشة العمل الثانية، مشاريع البنى التحتية

ناقشت ورشة العمل الثانية أخر مشاريع البنى التحتية في الدول العربية خصوصاً أهم مشاريع الطرق وتخطيط المدن وبناء المطارات. أدار المناقشات السيد كورت بيركين مابر المدير العام لشركة **HP Gauff** الهندسية وحاضر فيها كل من السيد هارتموت كوجل مدير في شركة سيمنس محاضرة عن أنظمة خاصة للسكك الحديدية في الدول العربية، والمهندس سعد حسان شحادة رئيس الهيئة الوطنية المصرية للأنفاق محاضرة عن مستقبل مترو الأنفاق في القاهرة والدكتور شتيفان دينسينجر مدير مشروع في شركة **Dornier** للإتصالات عن حلول للنقل في الدول العربية والسيد كارستين سينجفالد مدير المشروعات العالمية لشركة **iproplan** مداخلة عن مشروع **Lattakia Station Compound** والسيد هشام عمر محمد سيرماوي رئيس هيئة ميناء بور سعيد.

ورشة العمل الثالثة، البيئة ومشاريع المياه

ناقشت ورشة العمل الثالثة مشاريع البيئة والمياه والصرف الصحي في الدول العربية نظراً للأهمية الإستراتيجية التي تمتاز بها هذه مشاريع من ناحية تأمين مياه الشرب في هذه الدول وأدار أعمال هذه الورشة السيد هارلد جريفي المدير التنفيذي للشؤون الدولية في غرفة تجارة وصناعة بيليفيد وألقى فيها محاضرات لكل من السادة: الدكتور يواخيم ليهمان مدير المشروعات في شركة **BC Berlin** عن آفاق وتجارب مشاريع الصرف الصحي في قطر ومحاضرة للسيد كلاوس روبيرت ميرتيس رئيس مجلس إدارة الهيئة الألمانية لتحلية

المياه عن محطات تحلية مياه البحر الألمانية الصنع كما قدم الدكتور أولف جويبيل مدير عام شركة Lahmeyer International لتحلية المياه محاضرة عن إعادة توليد الطاقة والمياه من مشاريع الطاقة الشمسية. أما السيد بوركهارد كليتبريج من شركة Dornier Consult فقد ألقى مداخلة عن معالجة وإعادة تصنيع الأملاح في المملكة العربية السعودية و السيد أولريش فوس مدير مبيعات في شركة I&S IP WAT Siemens AG محاضرة عن مشاريع المياه والبيئة في الدول العربية.

ورشة العمل الرابعة، الطاقة والصناعات البيتروكيميائية

دارت أعمال ورشة العمل الرابعة حول أخر مستجدات قطاع الطاقة والصناعات البيتروكيميائية في الدول العربية ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية إضافة إلى عرض الفرص المتاحة أمام الشركات الخاصة للاستفادة من خصخصة قطاع الطاقة في دول مختلفة. حيث أدار أعمالها سعادة الدكتور جيرهارد أنور شرومبيجيتز سفير ألمانيا في المملكة العربية السعودية وتحدث فيها كل من السادة: صالب نحاس رئيس مجموعة نحاس والسيد لو ميكوتا مدير في شركة Siemens Power Generation عن تجارب من مشاريع توليد الطاقة في العراق وألقى الدكتور أندرياس فايسى مدير قسم الطاقة البديلة فى شركة Lahmeyer International مداخلة عن طاقة الرياح ومداخلة للدكتور شريف الجبيلي رئيس مجموعة الجبيلي ومداخلة للسيد نيكولاوس كراني عضو المكتب التنفيذي لشركة Conergy AG.

ورشة العمل الخامسة، البنوك، التأمين، التجارة و الخدمات المالية

أدار هذه الجلسة الدكتور يورجن هولتس مدير عام مساهم شركة هولتس للاستشارات وعضو المكتب التنفيذي للغرفة وشارك فيها الدكتور محمد يوسف رئيس الهيئة المصرية العليا للتأمين بمحاضرة عن أخر تطورات سوق التأمين المصرية والسيد أكسل غول مدير إدارة المُلكية و الشؤون الاقتصادية في وزارة مالية ولاية سكسونيا-أنهالت وعضو المكتب التنفيذي للغرفة وألقى السيد رالف نيتسجن مدير أقليمي في Commerzbank محاضرة عن تطور القطاع المصرفي في العراق كما ألقى الدكتور محمد تيمور مؤسس ورئيس شركة EFG-Hermes محاضرة عن طبيعة أسواق المال العربية.

ورشة العمل السادسة، التعليم والتدريب

دارت نقاشات ورشة العمل السادسة حول التعليم والتدريب وأهمية العمل على تطوير وتحديث هذا القطاع كونه يساهم في تطوير الموارد البشرية حيث أدار أعمال الورشة الدكتور بيتر جوبفريش المدير التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة الألمانية في القاهرة وحاضر فيها سعادة المهندس عبد الوهاب العاقل نائب وزير التعليم

التقني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية وسعادة السيد هادي أبولحوم وكيل الوزارة عن حاجة اليمن للتعليم المهني كما ألقى البرفسور أولشليجيل مدير في مجموعة المستشفيات السعودية الألمانية محاضرة عن فرص الإستثمار في قطاع التعليم الصحي في المملكة العربية السعودية والسيد بتير شميدت مدير في الهيئة اللألمانية للتعاون التقني وتحدث البرفسور رولاند مونش من جامعة ماجدبورج عن الجامعة الألمانية الأردنية والبروفسور أشرف منصور من الجامعة الألمانية في القاهرة والسيدة سابينا جوميرباخ من المعهد الإتحادي الألماني للتعليم والتدريب المهني.

إضافة إلى ورش العمل والجلسات الخاصة تضمن برنامج الملتقى الإقتصادي العربي الألماني الثامن لقاءات ثنائية لرجال الأعمال الذين تمكنوا من خلال هذه اللقاءات من التعرف بشكل مباشر على فرص التعاون المستقبلية وتوسيع التعاون القائم.

في ختام الجلسة العامة الثالثة والتي كانت آخر جلسات الملتقى قام السيد عبد العزيز المخلافي الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية والسيد الدكتور إلياس غنطوس أمين عام إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والسيد ميشائل بفايفر رئيس القسم الدولي في إتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية بشكر الحاضرين على مشاركتهم في أعمال الملتقى ، كما دعى المنظمون الحاضرين للمشاركة في أعمال الملتقى الإقتصادي العربي الألماني التاسع الذي سيعقد في برلين في خريف عام 2006 ويستضيف دولة الكويت شريكاً رئيسياً لفعالياته.